بيان فضل علم السلف على علم الخلف

دار الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

ربِّي أعِنْ يا كريمُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين، وسلَّمَ تسليماً كثيراً.

أمَّا بعدُ:

فهذه كلماتٌ مختصرة[2] في معنى العلمِ وانقسامِه إلى علمٍ نافعٍ، وعلمٍ غيرِ نافعٍ، والتَّنبيهِ على فضلِ علمِ السَّلَفِ على علمِ الخلَفِ، فنقولُ ـ وبالله المستعانُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله ـ:

قد ذكَرَ اللهُ تعالى في كتابِه العلمَ تارةً في مقامِ المدحِ، وهو العلمُ النَّافعُ، وذكَرَ العلمَ تارة في مقامِ الذَّمِّ، وهوَ العلمُ الَّذي لا يَنفَعُ.

فأمَّا الأوَّلُ، فمِثْلُ قولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقولِه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقولِه: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقولِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾

---

(١) بعدها في (م): «قال الإمام العلامة، إمام الفقهاء والمحدثين، وبقية السلف الصالحين، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العالم الزاهد أبي العباس أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله ورضي عنه». وفي (ل): «قال الشيخ الإمام، العالم العلام، الأوحد، شيخ الإسلام، أوحد الزمان، مفتي الفرق، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي رضي الله عنه».

(٢) في (م): «مختصرات».

[فاطر: ٢٨]، وما قصَّ سبحانه مِنْ قصَّةِ آدمَ عليه السَّلام، وتعليمِه الأسماءَ، وعرضِهِمْ على الملائكة، وقولِهم: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وما قصَّ سبحانه مِنْ قصَّةِ موسى عليه السلام وقولِه للخَضِرِ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، فهذا هو العلمُ النَّافعُ.

وقد أخبرَ عن قومٍ أنَّهم أُوتوا علماً ولم ينفعْهم علمُهم، فهذا علمٌ نافعٌ في نفسِه، لكنَّ صاحبَه لم ينتفِعْ به، قال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥ ـ ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ الآيـة [الأعراف: ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣] على تأويلِ مَنْ تأوَّلَ الآيةَ على علمٍ عند مَنْ أضلَّه الله[1].

وأمَّا العلمُ الَّذي ذكرَه اللهُ تعالى على جهةِ الذَّمِّ له، فقولُه في السِّحْرِ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقولُه: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣]، وقولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٧].

---

(١) المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما هو ما رواه عنه الطبري وقال به (٢١/ ٩٣): «أضلَّه الله في سابق علمه». واقتصر كثير من المفسرين على ذكر هذا التأويل.

وذكر بعضهم القولين. قال ابن كثير رحمه الله (٧/ ٢٦٨): «يحتمل قولين: أحدهما: وأضله الله لعلمه أنه يستحق ذلك. والآخر: وأضله الله بعد بلوغ العلم إليه وقيام الحجة عليه. والثاني يستلزم الأول، ولا ينعكس».

وكذلك جاءتِ السُّنَّةُ بتقسيمِ العلمِ إلى نافعٍ وإلى غيرِ نافعٍ، والاستعاذةِ مِنَ العلمِ الَّذي لا ينفَعُ، وسؤالِ العلمِ النَّافعِ.

ففي «صحيحِ مسلمٍ»: عن زيدِ بنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بكَ مِنْ علمٍ لا يَنْفَعُ، ومِنْ قلبٍ لا يَخْشَعُ، ومِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، ومِنْ دَعْوَةٍ لا يُستجابُ لها»[١].

وخرَّجَه أهلُ السُّنَنِ مِنْ وجوهٍ متعدِّدةٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ، وفي بعضِها: «ومِنْ دعاءٍ لا يُسمَعُ»[٢]، وفي بعضِها: «أعوذُ بكَ مِنْ هؤلاءِ الأربعِ»[٣].

وخرَّجَ النَّسائيُّ مِنْ حديثِ جابرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ علماً نافعاً، وأعوذُ بكَ مِنْ علمٍ لا ينفَعُ»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم في «الذكر والدعاء» (٢٧٢٢).

(٢) أخرجه من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه: النسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٣).
وأخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أبو داود في الصلاة (١٥٤٣)، والنسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٨، ٨٠٢٠، ٨٠٢١، ٨٠٢٢)، وابنُ ماجه في المقدمة من «سننه» (٢٥٠)، وفي الدعاء (٣٨٣٧). وأخرجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: النسائي في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠٢٣).

(٣) ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق.
وهو بهذا اللفظ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند الترمذي في الدعوات (٣٤٨٢) وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، والنسائي في الاستعاذة (٨٠٢٣).
وفي حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٩).

(٤) أخرجه النَّسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٦).

وخرَّجَه ابنُ ماجهْ ولفظُه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «سَلُوا اللهَ علماً نافعاً، وتعوَّذوا باللهِ مِنْ علمٍ لا ينفَعُ»(١).

وخرَّجَه التِّرمِذيُّ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ انفعني بما علَّمْتَني، وعَلِّمْني ما ينفعُني، وزِدْني علماً»(٢).

وخرَّجَ النَّسائيُّ مِنْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يدعو: «اللَّهُمَّ انفعني بما علَّمْتَني، وعَلِّمْني ما ينفعُني، وارزقني علماً تنفعُني به»(٣).

وخرَّجَ أبو نُعَيمٍ مِنْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ إنَّا نسألُكَ إيماناً دائماً، فرُبَّ إيمانٍ غيرِ دائمٍ، وأسألُكَ علماً نافعاً، فرُبَّ علمٍ غيرِ نافعٍ»(٤).

وخرَّجَ أبو داودَ مِنْ حديثِ بُرَيْدةَ رضي الله عنه: عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ مِنَ البيانِ سِحْراً، وإنَّ مِنَ العلمِ جهلاً». وإنَّ صَعْصَعَةَ بنَ صُوحانَ فسَّرَ قولَه: «إنَّ مِنَ العلمِ جهلاً»: أنْ يتكلَّفَ العالمُ إلى علمِه ما لا يعلَمُ، فيُجَهِّلَه ذلك(٥).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في الدعاء (٣٨٤٣).

(٢) أخرجه التِّرمذيُّ في الدعوات (٣٥٩٩) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

(٣) أخرجه النَّسائيُّ في الاستعاذة من «السُّنن الكبرى» (٨٠١٧).

(٤) أخرجه أبو نُعيم في «الرياض»، كما عزاه إليه النجمُ الغَزِّيُّ في «حُسْن التنبُّه لما ورد في التَّشَبُّه» (٤/ ١٣). و«رياضة المتعلمين» لأبي نُعيم لا يُعلم وجوده.
وأخرجه مختصراً أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٩) بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يقول: اللَّهمَّ إنِّي أسألك إيماناً دائماً، وهدياً قيِّماً، وعلماً نافعاً» من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود في الأدب (٤٩٧٢). وتتمته: «وإنَّ من الشِّعر حكماً، وإنَّ من القول عيالاً».
وصعصعة بن صوحان: كوفي من أصحاب علي رضي الله عنه، وثقه النسائي وغيره. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ١٦٧).

ويفسَّرُ أيضاً: بأنَّ العلمَ الَّذي يضُرُّ ولا ينفَعُ: جهلٌ؛ لأنَّ الجهلَ به خيرٌ مِنَ العلمِ به، فإذا كان الجهلُ به خيراً منه، فهو شرٌّ مِنَ الجهلِ، وهذا كالسِّحْرِ وغيرِه مِنَ العلومِ المُضِرَّةِ في الدِّينِ أو في الدُّنيا.

وقد رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ تفسيرُ بعضِ العلومِ الَّتي لا تنفعُ:

ففي «مراسيلِ أبي داود» عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ قال: قيل: يا رسولَ اللهِ! ما أعلمَ فلاناً! قالَ: «بِمَ؟»، قالوا: بأنسابِ النَّاسِ، قال: «علمٌ لا ينفَعُ، وجهالةٌ لا تضُرُّ»[(١)].

وخرَّجَه أبو نُعَيمٍ في كتاب «رياضةِ المتعلِّمين» مِنْ حديثِ بَقِيَّةَ، عن ابن جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: أنَّهم قالوا: أعلمُ النَّاسِ بأنسابِ العربِ، وأعلمُ النَّاسِ بالشِّعرِ وبما اختلَفَت فيه العربُ، وزادَ في آخرِه: «العلمُ ثلاثةٌ ما خلاهنَّ فهو فَضْلٌ: آيةٌ مُحْكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ»[(٢)]. وهذا الإسنادُ لا يصِحُّ، وبقيَّةُ دلَّسَه عن غيرِ ثِقَةٍ.

وآخرُ الحديثِ خرَّجَه أبو داود وابنُ ماجهْ مِنْ حديثِ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاص مرفوعاً: «العلمُ ثلاثةٌ، وما سِوى ذلك فهو فَضْلٌ: آيةٌ مُحْكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ»[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود في «مراسيله» (٤٧٥) من طبعة الزهراني، ولا يوجد هذا الحديث في طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(٢) سبق أن «رياضة المتعلمين» لأبي نعيم غير موجود، والحديث أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٥٢) من طريق بقية به. قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى عقبه: «في إسناد هذا الحديث رجلان لا يحتج بهما، وهما سليمان وبقية؛ فإن صَحَّ كان معناه: أنه علم لا ينفع مع الجهل بالآية المحكمة والسنة القائمة والفريضة العادلة. أو لا ينفع في وجهٍ ما، ولذلك لا يضر جهله في ذلك المعنى وشبهه، وقد ينفع ويضر في بعض المعاني، لأن العربية والنسب عنصرا علم الأدب».

(٣) أخرجه أبو داود في الفرائض (٢٨٧٧) واللفظ له، وابن ماجه في المقدمة (٥٤).

وفي إسنادِه عبدُ الرَّحمنِ بنُ زيادٍ الإفريقيُّ، وفيه ضَعْفٌ مشهورٌ.

وقد وردَ الأمرُ بأنْ يُتَعَلَّمَ مِنَ الأنسابِ ما تُوصَلُ به الأرحامُ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «تعلَّموا مِنْ أنسابِكم ما تصِلون به أرحامَكمْ». خرَّجَه الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ[1].

وخرَّجَه حميدُ بنُ زَنْجُويَهْ مِنْ طريقٍ آخرَ عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «تعلَّموا مِنْ أنسابِكم ما تصِلون به أرحامَكم ثمَّ انتهوا، وتعلَّموا مِنَ العربيَّةِ ما تعرفون[2] به كتابَ اللهِ ثمَّ انتهوا، وتعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تهتدون به في ظُلُماتِ البرِّ والبحرِ ثمَّ انتهوا»[3]. وفي إسنادِ رُواتِه ابنُ لهيعةَ.

وخرَّجَ أيضاً مِنْ رواية نُعَيمِ بنِ أبي هندٍ قالَ: قالَ عمرُ رضي الله عنه: تعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تهتدون به في بَرِّكُمْ وبحرِكُم ثمَّ أمسِكوا، وتعلَّموا مِنَ النِّسْبَةِ ما تصِلون به أرحامَكُم، وتعلَّموا ما يَحِلُّ لكم مِنَ النِّساءِ ويحرُمُ عليكم ثمَّ انتهوا[4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨٦٨)، والترمذي في البر والصلة (١٩٧٩) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

(٢) هكذا في النسخ، وفي مطبوعة «شعب الإيمان»: «تُعْرِبون».

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٩٤) من طريق ابن زنجويه.

(٤) روى هذا أو بعضه عن عمر رضي الله عنه جماعة، وقفت على روايات تسعة منهم: فرواية نعيم بن أبي هند أخرجها أيضاً حرب بن إسماعيل الكرماني في «مسائله» (١٣٠٩) مقتصراً على أوله، ورواية أبي نضرة أخرجها ابن أبي شيبة (٢٦١٦٢) ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٧٩١) وفيها ذكر النجوم، ورواية ابن عمر رضي الله عنهما أخرجها ابن النجار في مسند عمر رضي الله عنه (٤١) بتمامه، ورواية أبي عون أخرجها المعافى بن عمران في «الزهد» (١٤٦) والسمعاني في «الأنساب» (١/ ١١) بذكر الأنساب والنجوم، ورواية عمارة بن القعقاع أخرجها هناد بن السري في «الزهد» (٩٩٧) بذكر الأنساب، ورواية عروة أخرجها هناد أيضاً (٩٩٦) بذكر =

وروى مِسْعَرٌ، عن محمَّدِ بنِ عُبَيد الله قالَ: قالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه: تعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تعرِفون به القِبْلَةَ والطَّريقَ[1].

وكان النَّخَعِيُّ لا يَرى بأساً أنْ يتعلَّمَ الرَّجلُ مِنَ النُّجومِ ما يهتدي به[2].

ورخَّصَ في تعلُّمِ منازلِ القمرِ: الإمامُ أحمدُ وإسحاقُ؛ نقله عنهما حَرْبٌ[3]. زاد إسحاق: ويتعلَّمُ مِنْ أسماءِ النُّجومِ ما يهتدي به، وكرِهَ قتادةُ تعلُّمَ[4] منازلِ القمرِ، ولم يُرخِّصِ ابنُ عُيَيْنَةَ فيه، ذكرَه حَرْبٌ عنهما[5].

وقالَ طاوسٌ: رُبَّ ناظرٍ في النُّجومِ ومُتَعَلِّمٍ حروفَ أبي جادٍ ليس له عند اللهِ خَلَاقٌ. خرَّجَه حَرْبٌ[6]، وخرَّجَه حميدُ بنُ زَنْجُويَهْ مِنْ روايةِ طاوسٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ[7].

= الأنساب، ورواية حسان بن يزيد أخرجها ابن شَبَّة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٧٩٨) بذكر الأنساب والنجوم، ورواية سيار أخرجها السمعاني في «الأنساب» (١/ ١١) بتمامه، ورواية جبير بن مطعم أخرجها البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢) بذكر الأنساب.

وأورده الدارقطني في «العلل» (٢٩٩٠) مرفوعاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وذكر الاختلاف فيه على عبيد الله بن عمر العمري، رواه بعضهم من مسند ابن عمر وبعضهم من مسند عمر رضي الله عنهما، ثم قال: «وإنما يحفظ من قول عمر موقوفاً».

(١) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣٠٨). ومحمد بن عبيد الله هو أبو عون الثقفي الكوفي.

(٢) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣٠٧).

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (٥٩٤).

(٤) في (م): «تعليم» في هذا الموضع وما قبله.

(٥) «مسائل حرب الكرماني» (١٣١٠، ١٣١١).

(٦) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣١٢).

(٧) مدار الأثر على رواية طاوس عن ابن عباس: أخرجه من رواية ابن طاوس عن أبيه موقوفاً: معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٨٠٥) مما رواه عبد الرزاق، وابن وهب في «جامعه» (٦٩٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦١٦١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» =

وهذا محمولٌ على علمِ التَّأثيراتِ لا علمِ التَّسْيِيرِ[١]؛ فإنَّ علمَ التَّأثيرِ باطلٌ محرَّمٌ، وفيه وردَ الحديثُ المرفوعُ: «ومَنِ اقتبسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجومِ فقدِ اقتبسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ». خرَّجَه أبو داود مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً[٢].

وخرَّجَ أيضاً مِنْ حديثِ قَبِيصةَ مرفوعاً: «العِيافةُ والطِّيَرَةُ والطَّرْقُ مِنَ الجِبْتِ»[٣].

و«العِيافةُ»: زَجْرُ الطَّيرِ، و«الطَّرْقُ»: الخطُّ في الأرضِ.

فعلمُ تأثيرِ النُّجومِ باطلٌ محرَّمٌ، والعملُ بمقتضاه كالتَّقرُّبِ إلى النُّجومِ، وتقريبُ القَرَابين لها كُفْرٌ[٤].

وأمَّا علمُ التَّسْيِيرِ[٥]، فإذا تعلَّمَ منه ما يُحتاجُ إليه للاهتداءِ، ومعرفةِ القِبْلَةِ والطُّرُقِ كان جائزاً عند الجمهورِ، وما زادَ عليه فلا حاجةَ إليه، وهو يَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه،

= (٨/ ١٣٩) و«شعب الإيمان» (٤٨٣١) والآداب (٣٤٢ معلقاً).

وخالف تلك الطرق: خالد بن يزيد العمري عن محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٩٨٠)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٧٢٨). وخالد بن يزيد العمري: كذَّبوه.

(١) تحرفت في (ف) إلى: «التعبير».

(٢) أخرجه أبو داود في الطب (٣٩٠٠) بلفظ: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد».

(٣) أخرجه أبو داود في الطب (٣٩٠٧)، وجاء تفسيره في «سنن أبي داود» عكس ما هنا فقال: «الطرق: الزجر، والعيافة: الخط».

(٤) في حاشية (م): «معرفة أن العيافة والطرق وعلم النجوم محرمة».

(٥) تحرفت في (ف) إلى: «التعبير».

وعلم تأثير النجوم، وعلم تسيير النجوم نوعان من علم النجوم، الأول منهما يتضمن اعتقادات باطلة محرمة بتأثير النجوم على الإنسان والأكوان رجماً بالغيب. وأما الثاني فهو علم ناشئ عن تتبع ومشاهدة لسير النجوم، ومواقعها، وأوقات طلوعها وغروبها، ومنازلها مما يفيد في معرفة الأوقات وسَمْت الأماكن، وفيه قول الله تعالى ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وربَّما أدَّى التَّدقيقُ فيه إلى إساءةِ الظَّنِّ بمحاريبِ المسلمينَ في أمصارِهم، كما وقعَ ذلك كثيراً مِنْ أهلِ هذا العلمِ قديماً وحديثاً، وذلك يُفْضِي إلى اعتقادِ خطأِ الصَّحابةِ والتَّابعين في صلاتِهم في كثيرٍ مِنَ الأمصارِ، وهو باطلٌ.

وقد أنكرَ الإمامُ أحمدُ الاستدلالَ بالجَدْيِ، وقالَ: إنَّما وردَ «ما بينَ المشرقِ والمغربِ قِبْلَةٌ»[1]، يعني: لَمْ يَرِدِ اعتبارُ الجَدْيِ ونحوِه مِنَ النُّجومِ.

وقد أنكرَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه على كَعْبٍ قولَه: إنَّ الفُلُكَ تدورُ[2]، وأنكرَ ذلكَ مالكٌ وغيرُه[3]، وأنكرَ الإمامُ أحمدُ على المُنَجِّمينَ قولَهم: إنَّ الزَّوالَ يختلفُ في البلدانِ[4]، وقد يكونُ إنكارُهم أو إنكارُ بعضِهم لذلكَ؛ لأنَّ

---

(١) قال الترمذي: «رُوي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس». وأخرج في الباب بهذا اللفظ حديث أبي هريرة (٣٤٤) وقال: حسن صحيح.

(٢) إنكار ابن مسعود على كعب الأحبار أخرجه الطبري (١٩/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ونقله ابن كثير (٦/ ٥٥٨) وصحح إسناده إلى كعب وإلى ابن مسعود.

(٣) لعل مصدر النقل عن الإمام مالك هو «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٥٨) قال رحمه الله: «وقد رأيت في مصنف للفقيه يحيى بن إبراهيم بن مُزَيِّن الطليطلي سماه «سير الفقهاء» أورد هذا الأثر ـ يعني الذي فيه إنكار ابن مسعود على كعب ـ ثم قال: وأخبرنا زونان ـ يعني عبد الملك بن الحسن ـ عن ابن وهب عن مالك أنه قال: السماء لا تدور. واحتج بهذه الآية».

وهذا الكتاب نقل عنه ابن القيم رحمه الله مسألة أخرى في حاشيته «تهذيب السنن» (١٣/ ١٨ مع عون المعبود). وابن مزَيِّن الطليطلي توفي سنة (٢٥٩هـ) رحمه الله تعالى ترجمتُه في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٤/ ٢٣٥).

(٤) نقله عن أحمد: حربٌ الكرماني في «مسائله» (١/ ٥٩١).

الرُّسُلَ لَمْ تتكلَّمْ[١] في هذا، وإنْ كانَ أهلُه يقطعون به، ولأنَّ[٢] الاشتغالَ به ربَّما أدَّى إلى فسادٍ عريضٍ[٣].

وقدِ اعترضَ بعضُ مَنْ كانَ يعرِفُ هذا على حديثِ النُّزولِ ثُلُثَ اللَّيلِ الآخرِ[٤]، وقال: ثُلُثُ اللَّيلِ يختلِفُ باختلافِ البُلْدان، فلا يمكنُ أنْ يكونَ النُّزولُ في وقتٍ مُعَيَّنٍ، ومعلومٌ بالضَّرورةِ مِنْ دينِ الإسلامِ قُبحِ هذا الاعتراضِ، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ أو خُلفاءَه الرَّاشدين لو سمِعوا مَنْ يعترِضُ به لَمَا ناظروه، بلْ بادروا إلى عقوبتِهِ أو إلحاقِه بزُمْرَةِ المخالفين المنافقين المكذِّبين.

وكذلك التَّوسُّعُ في علمِ الأنسابِ هو ممَّا لا يُحتاجُ إليه، وقد سبقَ عن عمرَ وغيرِه النَّهيُ عنه، مع أنَّ طائفةً مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين كانوا يعرِفونه ويعتنون به.

وكذلك التَّوسُّعُ في علمِ العربيَّةِ لغةً ونحواً، هو ممَّا يَشْغَلُ عنِ العلمِ الأهمِّ، والوقوفُ معه يَحْرِمُ علماً نافعاً. وقد كرِهَ القاسمُ بنُ مُخَيْمِرَةَ علمَ النَّحوِ وقالَ: أوَّلُه شُغُلٌ، وآخرُه بَغْيٌ[٥]. وأرادَ به التَّوسُّعَ فيه.

---

(١) في (م): «لأن الرسول لم يتكلم».

(٢) في (ش) و(ت) و(ف): «وإنَّ».

(٣) هذا قصد المصنف رحمه الله من ذكر هذه المسألة، وليس القصد البحث فيها، لذلك لا نخوض في غير مراده، ومن أراد البحث في هذا فلينظره في مظانه.

(٤) حديث النزول: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟...» أخرجه مالك (٥٧٠) وهو في «الصحيحين»: في البخاري، التهجد (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨). وقبحُ الاعتراضِ: لأنه قياسُ غائب على شاهد.

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦٧/٢٤). والقاسم بن مخيمرة هو أبو عروة الهمْداني الكوفي نزيل دمشق.

وكذلك كَرِهَ الإمامُ أحمدُ التَّوسُّعَ في معرفةِ اللُّغَةِ وغريبِها وأنكرَ على أبي عُبَيدٍ توسُّعَه في ذلك، وقال: هو يَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه[١].

ولهذا يُقالُ: إنَّ العربيَّةَ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطَّعامِ، يعني: أنَّه يُؤخَذُ منها ما يُصْلِحُ الكلامَ كما يُؤخَذُ مِنَ الملحِ ما يُصْلِحُ الطَّعامَ، وما زادَ على ذلك فإنَّه يُفسِدُه.

وكذلكَ علمُ الحسابِ يُحتاجُ منه إلى ما يُعْرَفُ به حسابُ ما ينفعُ[٢] مِنْ قِسْمةِ[٣] الفرائضِ والوصايا والأموالِ الَّتي تُقْسَمُ بين المستحِقِّين لها[٤]، والزَّائدُ على ذلك ـ ممَّا لا يُنتَفَعُ به إلَّا في مجرَّدِ رياضةِ الأذهانِ وصِقَالِها ـ لا حاجةَ إليه، ويَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه.

***

وأما ما أُحْدِثَ بعدَ الصَّحابةِ مِنَ العُلومِ الَّتي توسَّعَ فيها أهلُها وسمَّوها علوماً، وظنُّوا أنَّ مَنْ لمْ يكنْ عالماً بها فهو جاهلٌ أو ضالٌّ، فكلُّها بِدْعةٌ، وهي مِنْ مُحْدَثاتِ الأمورِ المنهيِّ عنها، فمِنْ ذلك:

---

(١) ذكر المصنِّفُ هذا أيضاً في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١) فقال وهو يذكر التصانيف في فنون الحديث: «وكان ينكر على من صنَّف في الفقه كأبي عُبيد وأبي ثور وغيرهما، ورخَّص في غريب الحديث الذي صنَّفه أبو عبيد أولاً، ثم لما بسطه أبو عبيد وطوَّله كرهه أحمد، وقال: هو يشغل عما هو أهم منه».
وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٩٦) عن أبي نُعيم عن الطبراني، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: (عرضت كتاب «غريب الحديث» لأبي عُبيد على أبي فاستحسنه وقال: جزاه الله خيراً).
وروى أيضاً بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: (كتب أبي كتاب «غريب الحديث» الذي ألفه أبو عُبيد أولاً).

(٢) في (ش) و(ت) و(ف): «ينتفع».

(٣) في (م): «قسم».

(٤) في (ف) و(ش): «لهما».

ما أحدثَتْه المعتزلةُ مِنَ الكلامِ في القَدَرِ وضربِ الأمثالِ لله، وقد وردَ النَّهيُ عن الخوضِ في القدَرِ.

وفي «صحيح[1] ابنِ حبَّانَ» و«الحاكمِ» عنِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً: «لا يزالُ أمرُ هذه الأمَّةِ مُؤامًّا أو[2] مُقارِباً ما لم يتكلَّموا في الوِلدان والقَدَرِ». وقد رُوِيَ موقوفاً، ورجَّحَ بعضُهم وقفَه[3].

---

(١) في (ش): «صحيحي».

(٢) قوله: «مؤاماً أو» هذا هو الصواب، وقد تصحفت في جميع النسخ إلى: (موافياً و)، وهو خطأ صوابه المثبت، قال ابن الأثير في «النهاية» (٨/ ٣٨٥٨): «أي لا يزال جارياً على القصد والاستقامة. والمؤام: المقارب. مفاعل من الأم، وهو القصد، أو من الأمم: القرب، وأصله: مؤامماً؛ فأدغم». وقد تصحفت هذه الكلمة في أكثر المصادر إلى: قواماً، مؤاتياً، مؤامراً، موائماً... والله أعلم.

(٣) مدار الحديث على جرير بن حازم، عن أبي رجاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
رواه عنه جماعة مرفوعاً: عند البزار (٤٧٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٦٤)، و«الأوسط» (٤٠٨٦)، وابن حبان (٦٧٢٤)، والحاكم (١/ ٣٣)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٥) والضياء في «المختارة» (١٣/ ١٠ ـ ١١).
قال البزار: قد رواه جماعة فوقفوه على ابن عباس [نقله في كشف الأستار]، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا نعلم له علة ولم يخرجاه، وقال البيهقي: كذا وجدته [في المطبوع: وحَدَّثه] مرفوعاً وليس بمحفوظ.
ورواه عن جرير جماعة موقوفاً: عند الفريابي في «القدر» (٢٥٩، ٢٦٠)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٧٠)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٢٧)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ١٣١).
قال البيهقي: فذكره موقوفاً، وهو الصحيح.
وقد اعتمد قبول الرفع: ابن حبان والحاكم والضياء، وهم ممن صنفوا الصحيح، وخالفهم البيهقي فرجح الوقف. والله تعالى أعلم.
ومسألة الولدان: هي البحث في أطفال الكفار هل هم في الجنة أم في النار؟
قال يحيى بن آدم ـ راويه عن جرير عند ابن عبد البر ـ: «قد ذكرته لابن المبارك فقال: أفيسكت الإنسان على الجهل؟ قلت: فتأمر بالكلام؟ فسكت».

وخرَّجَ البيهقيُّ مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسِكوا، [وإذا ذُكر القَدَرُ فأمسِكوا][١]، وإذا ذُكِرَ النُّجومُ فأمسِكوا». وقد رُوِيَ مِنْ وجوهٍ متعدِّدةٍ في أسانيدِها مقالٌ[٢].

ورُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه قال لمَيْمُون بنِ مِهْرانَ: إيَّاكَ والنَّظَرَ في النُّجومِ، فإنَّها تدعو إلى الكَهَانةِ، وإيَّاكَ والقدَرَ، فإنَّه يدعو إلى الزَّنْدَقةِ، وإيَّاكَ وشَتْمَ أحدٍ مِنْ أصحابِ محمَّد ﷺ فيكبَّكَ اللهُ في النَّارِ على وجهِكَ[٣]. وخرَّجَه أبو نُعَيمٍ مرفوعاً[٤]، ولا يصِحُّ رفعُه.

والنَّهيُ عن الخَوْضِ في القدَرِ يكونُ على وجوهٍ[٥]:

منها: ضربُ كتابِ الله بعضَه ببعضٍ، فينزِعُ[٦] المُثْبِتُ للقدَرِ بآيةٍ والنَّافي له بأخرى، ويقعُ التَّجادلُ في ذلك، وهذا قد رُوِيَ أنَّه وقعَ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ النَّبيَّ

---

(١) سقطت هذه الجملة من أصول الكتاب، ولا بد منها فهي محل الشاهد، وأثبتُّها من كتاب البيهقي.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٤٨)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٤) وقال: وروي عن ابن مسعود وجابر وثوبان كذلك مرفوعاً، وفي أسانيده ضعف، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ١٠٨) وقال: غريب من حديث الأعمش.

(٣) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٣٤)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٦٣٧)، وأبو عثمان البحيري في السابع من «فوائده» (٣٤).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (١/ ٢٩٩) (٢١/ ٣٤٣)، وعن سعيد بن جبير عنه موقوفاً (١/ ٣٢٤)، وأخرجه كذلك عن سعيد موقوفاً: أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٣١٦).
وأخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» عن كريب مولى ابن عباس مرفوعاً (٤٢٩)، وعلقه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣)، وحكم ابن حجر عليه بالنكارة في «لسان الميزان» (١/ ٦٥٤).

(٥) كذا العبارة... أي هي وجوه من الخوض في القدر وكلها منهي عنه.

(٦) في (م): «فينتزع».

ﷺ غضِبَ مِنْ ذلك ونهى عنه(١)، وهذا مِنْ جملةِ الاختلافِ في القرآنِ والمِراءِ فيه، وقد نُهِيَ عن ذلك.

ومنها: الخَوْضُ في القدَرِ إثباتًا ونفياً بالأقْيِسةِ العقليَّةِ؛ كقولِ القدَريَّةِ: لو قدَّرَ وقضى ثمَّ عذَّبَ كان ظالماً، وقولِ مَنْ خالفَهم: إنَّ الله جبرَ العِبادَ على أفعالِهم، ونحوِ ذلك.

ومنها: الخَوْضُ في سرِّ القدَرِ، وقد وردَ النَّهيُ عنه عن عليٍّ(٢) وغيرِه منَ السَّلَفِ، فإنَّ العبادَ لا يطَّلعون على حقيقةِ ذلك.

***

ومِنْ ذلك ـ أعني: مُحْدَثاتِ الأمورِ ـ: ما أحدَثَه المعتزلةُ ومَنْ حذا حَذْوَهم مِنَ الكلامِ في ذاتِ الله تعالى وصفاتِه بأدلَّةِ العُقولِ، وهو أشدُّ خَطَراً مِنَ الكلامِ في القدَرِ؛ لأنَّ الكلامَ في القدَرِ كلامٌ في أفعالِه، وهذا كلامٌ في ذاتِه وصفاتِه، وتقسَّمَ هؤلاء إلى قسمين:

أحدُهما: مَنْ نفى كثيراً ممَّا ورَدَ به الكتابُ والسُّنَّةُ مِنْ ذلك؛ لاستِلْزامِه عنده التَّشبيهَ بالمخلوقين؛ كقولِ المعتزلة: لو رُئِيَ لكان جسماً؛ لأنَّه لا يُرى إلَّا في جهةٍ، وقولِهم:

(١) أخرج الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) من حديث عبد الله بن عمرو قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تفقأ في وجهه حَبُّ الرمَّان من الغضب، قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟! بهذا هلك من كان قبلكم». وينظر أيضاً في «المسند» (٦٨٤٦).

(٢) أخرج ذلك البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٦) قال: وفي إسناده نظر، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٨٢) وفيه من جواب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لمن سأله عن القدر: بحر عميق فلا تلجه... بيت مظلم فلا تدخله... سر الله لا تبحث عنه.
وأخرجه من طرق أخرى عن علي رضي الله عنه: اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٢٣) والآجري في «الشريعة» (٤٢٢، ٥٤٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٥٨٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥١٢).

لو كان له كلامٌ يُسْمَعُ لكان جسماً، ووافقَهم مَنْ نفى الاستواءَ، فنفَوه لهذه الشُّبْهةِ، وهذا طريقُ المعتزلةِ والجَهْمِيَّةِ، وقد اتَّفقَ السَّلَفُ على تبديعِهم وتضليلِهم، وقد سلكَ سبيلَهم في بعض الأمور كثيرٌ ممَّنِ انتسبَ إلى السُّنَّةِ والحديثِ مِنَ المتأخِّرين.

والثاني: مَنْ رام[١] إثباتَ ذلك بأدلَّةِ العُقولِ الَّتي لم يَرِدْ بها الأثرُ، وردَّ على أولئك مقالتَهم؛ كما هي طريقةُ مقاتلِ بنِ سليمانَ ومَنْ تابعَه كنوحِ بنِ أبي مريمَ، وتابعَهم طائفةٌ مِنَ المحدِّثين قديماً وحديثاً، وهو أيضاً مَسْلَكُ الكَرَّاميَّةِ:

فمنهم: مَنْ أثبتَ لإثباتِ هذه الصِّفاتِ الجسمَ إمَّا لفظاً، وإمَّا معنىً.

ومنهم: مَنْ أثبتَ لله صِفاتٍ لم يأتِ بها الكتابُ والسُّنَّةُ؛ كالحركةِ وغيرِ ذلك ممَّا هي عنده لازمُ الصِّفاتِ الثَّابتةِ.

وقد أنكرَ السَّلَفُ على مقاتلٍ قولَه في ردِّه على جَهْمٍ بأدلَّةِ العقلِ، وبالغوا في الطَّعْنِ عليه، ومنهم مَنِ استحلَّ قتلَه، منهم مكيُّ بنُ إبراهيمَ شيخُ البُخاريِّ وغيرُه[٢].

والصَّوابُ ما عليه السَّلَفُ الصَّالحُ مِنْ إمْرارِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها كما جاءتْ مِنْ غيرِ تفسيرٍ لها ولا تَكْيِيفٍ ولا تمثيلٍـ[٣] ولا يصِحُّ عن أحدٍ منهم خلافُ ذلك البتَّةَ خصوصاً الإمامَ أحمدَ ـ ولا خَوْضٍ[٤] في معانيها، ولا ضَرْبِ الأمثالِ لها[٥]،

---

(١) في (ف): «أراد».

(٢) كخارجة بن مصعب. انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٠/ ٢٤٤). ولم أقف على قول مكي بن إبراهيم.

(٣) في (م) حاشية: «معرفة أن الصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها».

(٤) في جميع النسخ الخطية: «ولا خوضاً»، وحقها أن تكون: «ولا خوضٍ» معطوفة على «ولا تمثيل»، أو «ولا خوضٌ» معطوفة على «خلاف».

(٥) المثبت من (م)، وفي سائر النسخ: «ولا ضرب مثل الأمثال لها».

وإن كان بعضُ مَنْ كان قريباً مِنْ زمن الإمامِ أحمدَ فيهم مَنْ فعلَ شيئاً مِنْ ذلك اتِّباعاً لطريقةِ مقاتلٍ، فلا يُقتَدى به في ذلك، إنَّما الاقتداءُ بأئمَّةِ الإسلامِ[١]؛ كابنِ المباركِ، ومالكٍ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيدٍ ونحوِهم، وكلُّ هؤلاء لا يوجدُ في كلامِهم شيءٌ مِنْ جنسِ كلامِ المتكلِّمين فَضْلاً عن كلامِ الفلاسفةِ، ولم يُدْخِلْ ذلك في كلامِه مَنْ سَلِمَ مِنْ قَدْحٍ وجَرْحٍ.

وقد قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ: كلُّ مَنْ كان عنده علمٌ فلم يصُنْ علمَه واحتاجَ في نشرِه إلى شيءٍ مِنَ الكلامِ فلستُمْ منه[٢].

***

ومِنْ ذلك ـ أعني: مُحْدَثاتِ العلومِ ـ: ما أحدثَه فقهاءُ أهلِ الرَّأيِ مِنْ ضوابطَ وقواعدَ عقليَّةٍ وردِّ فروعِ الفقهِ إليها[٣]، وسواءٌ خالفَتِ السُّنَنَ أمْ وافقَتْها طَرْداً لتلك القواعدِ المقرَّرةِ، وإنْ كان أصلُها ممَّا تأوَّلوه على نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، لكنْ بتأويلاتٍ يخالفُهم غيرُهمْ فيها. وهذا هو الَّذي أنكرَه أئمَّةُ الإسلامِ على مَنْ أنكروه مِنْ فُقهاءِ أهلِ الرَّأيِ بالحجازِ والعراقِ، وبالغوا في ذمِّه وإنكارِه.

فأمَّا الأئمَّةُ وفقهاءُ أهلِ الحديثِ، فإنَّهم يتَّبعون الحديثَ الصَّحيحَ حيثُ كان إذا كان معمولاً به عند الصَّحابةِ ومَنْ بعدَهم أو عند طائفةٍ منهم، فأمَّا ما اتَّفقَ السَّلَفُ على تركِه، فلا يجوزُ العملُ به؛ لأنَّهم ما تركوه إلَّا على علمٍ أنَّه لا يُعْمَلُ به.

---

(١) كتب أحدهم في حاشية (ش): «مطلب نفيس».

(٢) كلام أبي زرعة في «أجوبته على أسئلة البرذعي» (٢/ ٥٥٣). وهو هنا بتصرف.

(٣) كتب أحدهم بخط مغاير في حاشية (م): «قف على إنكاره القواعد مع كونه صنف فيها»! وهذا اعتراض ساقط، فإن إنكار المصنف هو على القواعد الأصولية العقلية المجردة وتحكيمها في النصوص، وأما ما صنف فيه رحمه الله تعالى فهو في القواعد الفقهية المأخوذة من استقراء فروع الشريعة المستندة إلى الدليل. وبينهما بون بعيد!!

قال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ: خذوا مِنَ الرَّأيِ ما يُوافقُ مَنْ كان قبلَكم، فإنَّهم كانوا أعلمَ منكم[١].

فأمَّا ما خالفَ عملَ أهلِ المدينةِ مِنَ الحديثِ، فهذا كان مالكٌ يرى الأخذَ بعملِ أهلِ المدينةِ، والأكثرون أخذوا بالحديث.

وممَّا أنكرَه أئمَّةُ السَّلَفِ: الجدالُ والخِصامُ والمِرَاءُ في مسائلِ الحلالِ والحرامِ أيضاً، ولم يكنْ ذلكَ طريقةَ أئمَّةِ الإسلامِ، وإنَّما أُحْدِثَ ذلك بعدَهم كما أحدَثَه فقهاءُ العراقيِّين في مسائل الخلافِ بين الشَّافعيَّةِ والحنفيَّةِ، وصنَّفوا كُتُبَ الخلافِ، ووسَّعوا البحثَ والجِدالَ فيها، وكلُّ ذلك مُحْدَثٌ لا أصلَ له، وصار ذلك علمَهم حتَّى شغَلَهم عنِ العلمِ النَّافعِ، وقد أنكرَ ذلك السَّلَفُ.

وورَدَ في الحديثِ المرفوعِ في السُّنَنِ: «ما ضلَّ قومٌ بعدَ هُدىً إلَّا أُوتوا الجدلَ»، ثمَّ قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨][٢].

وقال بعضُ السَّلَفِ: إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً فتَحَ له بابَ العملِ، وأغلقَ عنه بابَ الجدلِ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ شرًّا أغلقَ عنه بابَ العملِ، وفتحَ له بابَ الجدلِ[٣].

وقال مالكٌ: أدركتُ هذه البلدةَ وإنَّهم لَيَكرهون هذا الإكثارَ الَّذي فيه النَّاسُ اليومَ ـ يريدُ المسائلَ ـ[٤].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٧٠) بلفظ: «خذوا من الرأي ما يصدق من كان قبلكم، ولا تأخذوا ما هو خلاف لهم، فإنهم خير منكم وأعلم».

(٢) أخرجه من حديث أبي أمامة الباهلي: الترمذي في التفسير (٣٢٥٣) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٨).

(٣) هذا من كلام الرجل الصالح معروف الكرخي رحمه الله تعالى. أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (١/ ٨٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٩٢) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٦١)، والخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (١٢٣)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» (خ).

(٤) أخرجه ابن مخلد الدوري في «ما أخرجه الأكابر عن مالك» (٥٣)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥).

وكان يَعيبُ كثرةَ الكلامِ والفُتْيا، ويقول: يتكلَّمُ أحدُهم كأنَّه جَمَلٌ مُغْتَلِمٌ يقولُ: هو كذا هو كذا، يَهْدِرُ في كلامِه[١].

وكان يكرَه الجوابَ في كثرةِ المسائلِ ويقولُ: قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلم يأتِه في ذلك جوابٌ[٢].

وقيل له: الرَّجلُ يكونُ عالماً بالسُّننِ يُجادلُ عنها، قال: لا، ولكنْ يُخبِرُ بالسُّنَّةِ، فإن قُبِلَ منه، وإلَّا سكتَ[٣].

وقال: المِراءُ والجدالُ في العلمِ يَذْهَبُ بنورِ العلمِ[٤].

وقال: المِراءُ في العلمُ يقسِّي القلبَ، ويُورِثُ الضِّغْنَ[٥].

وكان يقولُ في المسائل الَّتي يُسْأَلُ عنها كثيراً: لا أدري[٦].

وكان الإمامُ أحمدُ يسلُكُ سبيلَه في ذلك.

وقد وردَ النَّهيُ عن كثرةِ المسائلِ، وعن أُغْلُوطاتِ المسائلِ، وعن المسائل قبلَ وقوعِ الحوادثِ، وفي ذلك ما يطولُ ذكرُه.

ومع هذا، ففي كلامِ السَّلَفِ والأئمَّةِ؛ كمالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ

---

(١) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٠) من كلام ابن وهب.

(٢) أورده المصنِّف في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٤٨) في شرح حديث النبي ﷺ «... فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم». وكلام المصنِّف ثمة يكمّل كلامه هنا.

(٣) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩).

(٤) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩).

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٦٥٣) ونقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩). وتصحفت «الضِّغن» في النسختين (ف) و(ش) إلى: الطعن. ورسمت في (م): «الظعن».

(٦) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٣).

التَّنبيهُ على مآخذِ الفقهِ ومداركِ الأحكامِ بكلامٍ وجيزٍ مختصرٍ يُفْهَمُ به المقصودُ مِنْ غيرِ إطالةٍ ولا إسْهابٍ، وفي كلامِهم مِنْ ردِّ الأقوالِ المخالفةِ للسُّنَّةِ بألطفِ إشارةٍ وأحسنِ[١] عبارةٍ بحيثُ يُغني ذلك مَنْ فَهِمَه عن إطالةِ المتكلِّمين في ذلك بعدَهم، بل ربَّما لمْ يتضمَّنْ تطويلُ كلامِ مَنْ بعدَهم مِنَ الصَّوابِ في ذلك ما تضمَّنَه كلامُ السَّلَفِ والأئمَّةِ معَ اختصارِه وإيجازِه، فما سكَتَ مَنْ سكتَ عن كثرةِ الخصامِ والجدالِ مِنْ سلفِ الأمَّةِ جهلاً ولا عجزاً، ولكنْ سكتوا عنْ علمٍ وخشيةٍ لله عزَّ وجلَّ، وما تكلَّمَ مَنْ تكلَّمَ وتوسَّعَ مَنْ توسَّعَ بعدَهم لاختصاصِه بعلمٍ دونَهم، ولكنْ حُبًّا للكلامِ وقِلَّةَ ورعٍ، كما قال الحسنُ وسمِعَ قوماً يتجادلون: هؤلاء قومٌ مَلُّوا العبادةَ، وخفَّ عليهم القولُ، وقلَّ ورعُهم فتكلَّموا[٢].

وقال مهديُّ بنُ ميمونَ: سمعتُ محمدَ بنَ سيرينَ وماراهُ رجلٌ ففَطِنَ له فقال: إنِّي أعلمُ ما تُريدُ[٣]، إنِّي لو أردتُ أنْ أُماريَكَ كنتُ عالماً بأبوابِ المِراءِ. وفي روايةٍ قال: أنا أعلمُ بالمِراءِ منكَ، ولكنِّي[٤] لا أُماريكَ[٥].

وقال إبراهيمُ النَّخعيُّ: ما خاصمتُ قطُّ[٦].

وقال عبدُ الكريم الجَزَرِيُّ: ما خاصمَ وَرِعٌ قطُّ[٧].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ق) و(ل): «وحُسْنِ».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١٥٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٥٧)، وأخرجه من وجه آخر عنه: ابن أبي الدنيا في «الورع» (٢١٥) بنحوه.

(٣) في (م): «أنا أعلم ما تريد». وفي (ش) و(ف) و(ق) و(ل): «إني أعلم ما يُريد» والمثبت من (ت).

(٤) في (م): «ولكن».

(٥) أخرجه من وجهين: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٢٢، ٦٢٣)، والفريابي في «القدر» (٣٧٩)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٥٣).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٦٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣١، ٦٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٢٢).

(٧) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨١٢٩)، وابن أبي =

وقـال جعفرُ بنُ محمد: إيَّاكم والخُصوماتِ في الدِّينِ، فإنَّها تَشْغَلُ القلبَ، وتُورِثُ النِّفاقَ[١].

وكان عمرُ بنُ عبد العزيز يقولُ: إذا سمعتَ المِراءَ فأَقْصِرْ[٢].

وقال: مَنْ جعلَ دينَه غَرَضاً للخُصوماتِ أكثرَ التَّنَقُّلَ[٣].

وقال: إنَّ السَّابقين عن علمٍ وقَفُوا، وببصرٍ نافِذٍ كَفُّوا[٤]، وكانوا هم أقوى على البحثِ لو بَحثُوا[٥].

وكلامُ السَّلَفِ في هـذا المعنى كثيرٌ جـدًّا، وقد فُتِـنَ كثيرٌ مِـنَ المتأخِّرين بهذا، فظنُّـوا[٦] أنَّ مَـنْ كثُرَ كلامُـه وجدالُه وخِصامُه في مسـائلِ الدِّينِ فهو أعلـمُ ممَّنْ ليسَ كذلـك، وهـذا جهلٌ مَحْـضٌ، وانظرْ إلى أكابـرِ الصَّحابةِ رضي الله عنهـم وعلمائِهم؛ كأبـي بكـرٍ وعمرَ وعلـيٍّ ومعـاذٍ وابنِ مسـعودٍ وزيدِ بـنِ ثابـتٍ كيفَ كانـوا، كلامُهم أقـلُّ مِـنْ كلامِ ابـنِ عبَّـاسٍ وهـم أعلـمُ منـه، وكذلـك كلامُ التَّابعيـن أكثـرُ مِـنْ كلامِ

= الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (١٥٥).

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣٥، ٦٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨١٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٩٨). وجعفر بن محمد هو الإمام الصادق رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» ٢ (٦٤٤، ٦٥١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (١٢٩).

(٣) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام مالك في «الموطأ» (٩١٨)، والدارمي في «سننه» (٣١٢ ـ ٣١٣)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٦١).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» من وجوه متعددة عن عمر بن عبد العزيز (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٨٠).

قال محمد بن الحسن: «وبهذا نأخذ، لا ينبغي الخصومات في الدين».

(٤) أي: كَفُّوا عن التعمق. وفي (ش) و(ف): «ناقد» بدل «نافذ».

(٥) أخرجه أبو داود عقب الحديث (٤٥٩٦) من رواية ابن الأعرابي وابن داسة، وابن بطة في «الإبانة» (١٦٣) ولفظه: «هم أقوى على البحث ولم يبحثوا».

(٦) في (ش) و(م): «وظنوا».

الصَّحابةِ والصَّحابةُ أعلمُ منهم، وكذلك تابعو التَّابعين كلامُهم أكثرُ مِنْ كلامِ التَّابعين، والتَّابعون أعلمُ منهم.

فليس العلمُ بكثرةِ الرِّوايةِ ولا بكثرةِ المَقالِ، ولكنَّه نورٌ يُقْذَفُ في القلبِ يَفْهَمُ به العبدُ الحقَّ، ويُميِّزُ به بينَه وبين الباطلِ، ويُعبِّرُ عن ذلك بعباراتٍ وجيزةٍ محصِّلةٍ للمقاصدِ، وقد كان النَّبيُّ ﷺ أُوتيَ جوامعَ الكَلِمِ[١]، واختُصِرَ له الكلامُ اختصاراً[٢].

ولهذا وردَ النَّهيُ عنْ كثرةِ الكلامِ، والتَّوسُّعِ في القيلِ والقالِ[٣]، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ لَمْ يبعَثْ نبيًّا إلَّا مُبَلِّغاً، وإنَّ تشقيقَ الكلامِ مِنَ الشَّيطانِ»[٤]، يعني: أنَّ النَّبيَّ ﷺ إنَّما يتكلَّمُ بما يحصُلُ به البَلاغُ، وأمَّا كثرةُ القولِ وتشقيقُ الكلامِ فإنَّه مذمومٌ.

وكانت خُطَبُ[٥] النَّبيِّ ﷺ قَصْداً[٦]، وكان يُحَدِّثُ حديثاً لو عدَّه العادُّ لأحصاه[٧].

---

(١) كما في «صحيح البخاري» (٢٩٧٧، ٧٠١٣، ٧٢٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رُوي بتمامه كما هنا عن عمر رضي الله عنه من ثلاثة وجوه: عند عبد الرزاق (١٠١٦٣)، وأبي داود في «المراسيل» (٤٥٥)، وأبي يعلى في «مسنده الكبير»، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٧).

(٣) قال ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال». أخرجه البخاري (١٤٧٧) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وهو عند مسلم (١٧١٥).

(٤) هذا اللفظ أخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٠٩) من حديث مجاهد مرسلًا. وشطره الثاني جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد (٥٦٨٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٥)، وابن حبان (٥٧١٨) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنه. وأصله في «الصحيحين» كما سيأتي.

(٥) في (م): «خطبة».

(٦) أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه (٨٦٦).

(٧) أخرجه البخاري (٣٥٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال: «إنَّ مِنَ البيانِ سِحْراً»(١)، وإنَّما قالَه في ذمِّ ذلك لا مَدْحاً له كما ظنَّ ذلك مَنْ ظنَّه، ومَنْ تأمَّلَ سِياقَ ألفاظِ الحديثِ قطَعَ بذلك.

وفي «التِّرمِذِيِّ» وغيرِه: عن عبدِ الله بنِ عمرو مرفوعاً: «إنَّ اللهَ لَيُبْغِضُ البليغَ مِنَ الرِّجالِ الَّذي يَتخلَّلُ بلسانِه كما تتخلَّلُ البقرةُ بلسانِها»(٢).

وفي المعنى أحاديثُ كثيرةٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ على عمرَ وسعدٍ وابنِ مسعودٍ وعائشةَ وغيرِهم مِنَ الصَّحابةِ، فيجبُ أنْ يعتقدَ أنَّه ليس كلُّ مَنْ كثُرَ بَسْطُه للقولِ وكلامُه في العلمِ كانَ أعلمَ ممَّنْ ليس كذلكَ، وقد ابتُلِينا بجَهَلةٍ مِنَ النَّاسِ يعتقدون في بعضِ مَنْ توسَّعَ في القولِ مِنَ المتأخِّرين أنَّه أعلمُ ممَّنْ تقدَّمَ.

فمنهم: مَنْ يظُنُّ في شخصٍ أنَّه أعلمُ مِنْ كلِّ مَنْ تقدَّمَ مِنَ الصَّحابةِ ومَنْ بعدَهم لكثرةِ بيانِه ومقالِه.

ومنهم: مَنْ يقولُ: هو أعلمُ مِنَ الفقهاءِ المشهورين(٣) المَتْبوعين، وهذا يلزَمُ منه ما قبلَه؛ لأنَّ هؤلاء الفقهاءَ المشهورين المتبوعين أكثرُ قولاً ممَّنْ كان قبلَهم، فإذا كان مَنْ بعدَهم أعلمَ منهم لاتِّساعِ قولِه كان أعلمَ ممَّنْ كانَ أقلَّ منهم قَولاً بطريق الأولى؛ كالثَّوريِّ والأوزاعيِّ واللَّيثِ وابنِ المباركِ وطبقتِهم، وممَّنْ قبلَهم مِنَ التَّابعين والصَّحابةِ أيضاً، فإنَّ هؤلاء كلَّهم أقلُّ كلاماً ممَّنْ جاءَ بعدَهم، وهذا تنقُّصٌ عظيمٌ بالسَّلَفِ الصَّالحِ، وإساءةُ ظنٍّ بهم، ونسبةٌ لهم إلى الجهلِ وقصورِ العلمِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله.

---

(١) هو طرف من حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق آنفاً، وهذا الطرف أخرجه البخاري (٥١٤٦) (٥٧٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٥٣) وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) في (م): «الفقهاء السبعة المشهورين»!

ولقد صدَقَ ابنُ مسعودٍ في قولِه في الصَّحابةِ: إنَّهم أبرُّ الأمَّةِ قلوباً، وأعمقُها علماً، وأقلُّها تكلُّفاً(١). ورُوِيَ نحوُه عنِ ابنِ عمرَ أيضاً(٢).

وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ مَنْ بعدَهم أقلُّ علوماً وأكثرُ تكلُّفاً.

وقال ابنُ مسعودٍ أيضاً: إنَّكم في زمانٍ كثيرٌ علماؤُه، قليلٌ خطباؤُه، وسيأتي بعدَكم زمانٌ قليلٌ علماؤُه، كثيرٌ خطباؤُه(٣).

فمَنْ كثُرَ علمُه وقلَّ قولُه فهو الممدوحُ، ومَنْ كان بالعكسِ فهو مذمومٌ.

وقد شَهِدَ النَّبيُّ ﷺ لأهلِ اليمنِ بالإيمانِ والفقهِ(٤)، وأهلُ اليمنِ أقلُّ النَّاسِ كلاماً وتوسُّعاً في العلومِ؛ لكنَّ(٥) علمَهم علمٌ نافعٌ في قلوبِهم، ويعبِّرون بألسنتِهم عنِ القَدْرِ المحتاجِ إليه مِنْ ذلك، وهذا هو الفقهُ النافع والعلمُ النَّافعُ.

فأفضلُ العلومِ في تفسيرِ القرآنِ ومعاني الحديثِ والكلامِ في الحلالِ والحرامِ ما كان مأثوراً عن الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعيهم إلى أن ينتهيَ إلى زمنِ أئمَّةِ الإسلام

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٧) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٦٠). وجاء في (م): «علوماً». وفي سائر النسخ: «علوماً علماً» والمثبت من المصادر.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥).

(٣) روي عنه من وجوه، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٨٧)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٠٩)، وهناد بن السري في «الزهد» (٦٧٠)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٦٦، ٨٥٦٧، ٩٤٩٦) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٤) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في البخاري (٤٣٩٠)، ومسلم (٥٢) ولفظه: «جاء أهل اليمن هم أرق أفئدة، الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية».
والمصنف في قوله موافق لابن الصلاح في إجراء هذا الحديث على ظاهره. انظر: «صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح» ص ٢١٢. وقيّد المراد بالموجودين منهم في ذلك الوقت لا في كل زمان.

(٥) في (ش) و(ف): «لأن».

المشهورين المُقتدَى بهم الَّذين سمَّيناهم فيما سبقَ، فضبطُ ما رُوِيَ عنهم في ذلك أفضلُ العلمِ[١] مع تفهُّمِه وتعقُّلِه، والتَّفقُّهِ فيه.

وما حدثَ بعدَهم مِنَ التَّوسُّعِ لا خيرَ في كثيرٍ منه إلَّا أنْ يكونَ شرحاً لكلامٍ يتعلَّقُ مِنْ كلامِهم.

وأمَّا ما كانَ مخالِفاً لكلامِهم، فأكثرُه باطلٌ، أو لا مَنْفَعةَ فيه، وفي كلامِهم في ذلك كفايةٌ وزيادةٌ، فلا يُوجَدُ في كلامِ مَنْ بعدَهم مِنْ حقٍّ إلا وهوَ في كلامِهم موجودٌ بأوجزِ لفظٍ وأخصرِ عبارةٍ، ولا يوجدُ في كلامِ مَنْ بعدَهم مِنْ باطلٍ إلَّا وفي كلامِهم ما يُبيِّنُ بُطلانَه لمَنْ فهِمَه وتأمَّلَه، ويوجدُ في كلامِهم مِنَ المعاني البديعةِ والمآخذِ الدَّقيقةِ ما لا يَهْتَدي إليه مَنْ بعدَهم ولا يُلِمُّ به، فمَنْ لَمْ يأخذِ العلمَ مِنْ كلامِهم فاتَه ذلك الخيرُ كلُّه معَ ما يقعُ في كثيرٍ مِنَ الباطلِ متابعةً لمَنْ تأخَّرَ عنهم.

ويحتاجُ مَنْ أرادَ جَمْعَ كلامِهم إلى معرفةِ صحيحِه مِنْ سقيمِه، وذلك بمعرفة الجرحِ والتَّعديلِ والعِللِ، فمَنْ لَمْ يعرِفْ ذلك فهو غيرُ واثقٍ بما ينقُلُه مِنْ ذلك، ويلتبِسُ عليه حقُّه بباطِلِه، ولا يثِقُ بما عنده مِنْ ذلك، كما يُرى مَنْ قلَّ علمُه بذلك لا يثِقُ بما يُروى عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عن السَّلَفِ؛ لجهلِه بصحيحِه مِنْ سقيمِه، فهو لجهلِه يُجوِّزُ أنْ يكونَ كلُّه باطلاً؛ لعدمِ معرفتِه بما يُعْرَفُ به صحيحُ ذلك وسقيمُه.

قال الأوزاعيُّ: العلمُ ما جاءَ به أصحابُ محمَّدٍ ﷺ، فما كان غيرَ ذلك فليس بعلمٍ[٢].

---

(١) في (ف): «العلوم».

(٢) أخرجه بنحوه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٠١).

وكـذا قـال الإمـامُ أحمدُ، وقال فـي التَّابعيـن: أنتَ مخيَّـرٌ[١]. يعنـي: مخيَّرٌ في كتابتِـه وتركِه.

وقد كان الزُّهريُّ يكتبُ ذلك، وخالفَه صالحُ بنُ كَيْسانَ، ثمَّ ندِمَ على تركِه كلامَ التَّابعين[٢].

وفي زمانِنا يتعيَّنُ كتابةُ كلامِ أئمَّةِ السَّلَفِ المـُقتدَى بهم إلى زمنِ الشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ وأبي عُبيدٍ، وليكنِ الإنسانُ على حذَرٍ ممَّا حدَثَ بعدَهم، فإنَّه حدَثَ بعدَهم حوادثُ كثيرةٌ، وحدثَ مَنِ انتسَبَ إلى متابعةِ السُّنَّةِ والحديثِ مِنَ الظَّاهريَّةِ ونحوِهم، وهو أشدُّ مخالفةً لها؛ لشذوذِه عن الأئمة، وانفرادِه عنهم بفهمٍ يفهمُه[٣]، أو بأخذِ ما لم يأخُذْ به الأئمةُ مِنْ قبلِه[٤].

فأمَّا الدُّخولُ مع ذلك في كلامِ المتكلِّمين أو الفلاسفةِ فشَرٌّ مَحْضٌ، وقلَّ مَنْ دخلَ في شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا وتلطَّخَ ببعضِ أَوْضارِهم؛ كما قال الإمامُ أحمدُ: لا يخلو مَنْ نظرَ في الكلامِ إلَّا تَجَهَّمَ[٥]. وكان هو وغيرُه مِنْ أئمَّةِ السَّلَفِ يحذِّرون مِنْ أهلِ الكلامِ وإنْ ذبُّوا عن السُّنَّةِ.

---

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (١٧٨٩)، وفيه قول الإمام أحمد: «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثم هو من بعدُ في التابعين مخير».
وهذا فيما ينقل عن آحادهم لا عن جماعتهم.

(٢) روى أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٩٦٦) بسنده إلى صالح بن كيسان قال: اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلت: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة، فقلت له: إنها ليس بسنة، فلا نكتبه. قال: فكتبه ولم نكتبه، فأنجح وضيَّعنا.

(٣) في (م): «تفهَّمه».

(٤) وكأن المصنف رحمه الله يصف زماننا هذا! وقد جاء لفظ «الأئمة» في الموضعين في سائر النسخ: «الأمة». والمثبت من (م)، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» ٢ (٦٧٤)، ٦ (٤٠٣) بنحوه.

وأمَّا ما يوجدُ في كلامِ مَنْ أحبَّ الكلامَ المُستَحْدَثَ[1] واتَّبعَ أهلَه، مِنْ ذمِّ مَنْ لا يتوسَّعُ في الخُصوماتِ والجدالِ، ونِسْبتِه إلى الجهلِ أو إلى الحَشْوِ أو إلى أنَّه غيرُ عارفٍ باللهِ أو غيرُ عارفٍ بدينِه، فكلُّ ذلك مِنْ خُطُواتِ الشَّيطانِ، نعوذُ باللهِ منه.

***

وممَّا أُحدِثَ مِنَ العلومِ: الكلامُ في العلومِ الباطنةِ مِنَ المعارفِ وأعمالِ القلوبِ وتوابعِ ذلك بمجرَّدِ الرَّأيِ والذَّوقِ أو الكشفِ، وفيه خطرٌ عظيمٌ، وقد أنكرَه أعيانُ الأئمَّةِ؛ كالإمامِ أحمدَ وغيرِه.

وكان أبو سليمان يقول: إنَّه لتمرُّ بي النُّكْتَةُ مِنْ نُكَتِ القومِ، فلا أقبلُها إلَّا بشاهدَين عَدْلَين: الكتابُ والسُّنَّةُ[2].

وقال الجُنيدُ: عِلْمُنا هذا مقيَّدٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، مَنْ لَمْ يقرأِ القرآنَ ويكتُبِ الحديثَ لا يُقتَدى به في علمِنا هذا[3].

وقد اتَّسعَ الخَرْقُ في هذا البابِ، ودخَلَ فيه قومٌ إلى أنواعِ الزَّندقةِ والنِّفاقِ، ودَعْوى أنَّ أولياءَ اللهِ أفضلُ مِنَ الأنبياءِ، أو أنَّهم مُستَغْنون عنهم، وإلى التَّنقُّصِ بما جاءَتْ به الرُّسُلُ مِنَ الشَّرائعِ، وإلى دعوى الحُلولِ والاتِّحادِ أو القولِ بوحدةِ الوجودِ، وغيرِ ذلك مِنْ أصولِ الكفرِ والفسوقِ والعِصْيانِ؛ كدعوى الإباحةِ وحلِّ محظوراتِ الشَّرائعِ، وأدخلوا في هذا الطَّريقِ أشياءَ كثيرةً ليست مِنَ الدِّينِ في شيءٍ، فبعضُها زعموا أنَّه يحصُلُ به ترقيقُ القلوبِ كالغِناءِ والرَّقْصِ، وبعضُها زعموا أنَّه يُرادُ لرياضةِ

---

(١) المثبت في (ف) وفي (م) و(ل): «المحدث» وفي سائر النسخ: «المتحدث» وهي تصحيف سقطت فيه السين.

(٢) أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ٧٦)، ومن طريقه القشيري في «الرسالة القشيرية» (١/ ٦١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ١٢٧). وأبو سليمان هو عبد الرحمن بن عطية الداراني.

(٣) ذكره القشيري في «الرسالة القشيرية» (١/ ٧٩).

النُّفوسِ كعشقِ الصُّوَرِ المحرَّمةِ ونظرِها، وبعضُها زعموا أنَّه لكسرِ النُّفوسِ والتَّواضُعِ كشهرةِ(١) اللِّباسِ، وغيرِ ذلك ممَّا لمْ تأتِ به الشَّريعةُ، وبعضُه يصُدُّ عن ذكرِ اللهِ وعن الصَّلاةِ؛ كالغناءِ والنَّظرِ المحرَّمِ، وشابهوا بذلك الَّذين اتَّخذوا دينَهم لهواً ولعباً.

* * *

فالعلمُ النَّافعُ مِنْ هذه العلوم كلِّها: ضبطُ نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وفَهْمُ معانيها، والتَّقيُّدُ(٢) في ذلك بالمأثورِ عن الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعيهم في معاني القرآنِ والحديثِ، وفيما وردَ عنهم مِنَ الكلامِ في مسائلِ الحلالِ والحرامِ والزُّهدِ والرَّقائقِ والمعارفِ وغيرِ ذلك، والاجتهادُ على تمييزِ صحيحِه مِنْ سقيمِه أوَّلاً، ثمَّ الاجتهادُ على الوقوفِ على معانيه وتفهُّمِه ثانياً، وفي ذلك كفايةٌ لمَنْ عقَلَ، وشُغُلٌ لمن بالعلم النَّافعِ عُنِيَ واشتغَلَ.

ومَنْ وقفَ على هذا وأخلَصَ القَصْدَ فيه لوجهِ الله عزَّ وجلَّ واستعانَه عليه، أعانَه وهَداه ووفَّقَه وسدَّدَه وفهَّمَه وألهمَه، وحينئذٍ يُثمِرُ له هذا العلمُ ثمرَتَه الخاصَّةَ به، وهي خشيةُ اللهِ، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

وقال ابنُ مسعودٍ وغيرُه: كفى بخشيةِ اللهِ علماً، وكفى بالاغترارِ باللهِ جهلاً(٣).

وقال بعضُ السَّلَفِ: ليس العلمُ بكثرةِ الرِّوايةِ، ولكنَّ العلمَ الخشيةُ(٤).

---

(١) المثبت من (م) وفي سائر النسخ: «كشهوة»، وهو تصحيف. والمعنى: أنهم يلبسون الخشن والمخرق والمقطع وما لا يليق من الثياب، فتكون لباس شهرة، وما ذلك في ظنهم إلا كسراً للنفس وتواضعاً.

(٢) في (م): «والتقييد».

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٤٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٦٧٤)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٤)، وأبو داود في «الزهد» (١٦٨)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (١٧) والطبراني في «الكبير» (٨٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣٢) وفي «المدخل إلى علم السنن» (١٥٩٣).

(٤) هو من كلام ابن مسعود رضي الله عنه. أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٧)، وأبو داود في =

وقال بعضُهم: مَنْ خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ[١]، ومَنْ عصاه فهو جاهلٌ.

وكلامُهم في هذا المعنى كثيرٌ جدًّا، وسببُ ذلك أنَّ هذا العلمَ النَّافعَ يدلُّ على أمرين:

أحدُهما: على معرفةِ الله وما يستحقُّه مِنَ الأسماءِ الحُسْنى والصِّفاتِ العُلى والأفعالِ الباهرةِ، وذلك يستلزمُ إجلالَه، وإعظامَه، وخشيتَه، ومَهابتَه، ومحبَّتَه، ورجاءَه، والتَّوكُّلَ عليه، والرِّضا بقضائِه، والصَّبرَ على بلائِه.

والأمرُ الثَّاني: المعرفةُ بما يحبُّه ويرضاه وما يكرهُه ويُسْخِطُه مِنَ الاعتقاداتِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ والأقوالِ، فيوجِبُ ذلك لمَنْ علِمَه: المسارعةَ إلى ما فيه محبَّةُ اللهِ ورِضاه، والتَّباعدَ عمَّا يكرَهُه ويُسْخِطُه، فإذا أثمرَ العلمُ لصاحبِه هذا فهو علمٌ نافعٌ، فمتى كانَ العلمُ نافعاً ووَقَرَ في القلبِ فقد خشَعَ القلبُ للهِ، وانكسَرَ له وذلَّ هيبةً وإجلالاً وخشيةً ومحبَّةً وتعظيماً، ومتى خشَعَ القلبُ للهِ وذلَّ وانكسرَ له قنَعَتِ النَّفسُ بيسيرِ الحلالِ مِنَ الدُّنيا وشَبِعَتْ به، فأوجبَ لها ذلك القناعةَ والزُّهدَ في الدُّنيا وكلِّ ما هو فانٍ لا يبقى مِنَ المالِ والجاهِ وفضولِ العيشِ الَّذي يَنقُصُ به حظُّ صاحبِه عندَ الله مِنْ نعيمِ الآخرةِ وإنْ كان كريماً على الله، كما قال ذلك ابنُ عمرَ[٢]

= «الزهد» (١٧٢) والطبراني في «الكبير» (٨٥٣٤)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٥٩٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٠٠، ١٤٠١).

(١) أخرجه الدارمي من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً (٣٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٧٧١)، ولفظه: «لا يصيب أحد من الدنيا إلا نقص من درجاته عند الله وإن كان عليه كريماً»، وهناد في «الزهد» (٥٥٧)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» (٢٩٧)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٩٤)، وقوام السنة =

وغيرُه مِنَ السَّلَفِ[١]، ورُوِيَ مرفوعاً[٢].

وأوجبَ ذلك أنْ يكونَ بين العبدِ وبين ربِّه عزَّ وجلَّ معرفةٌ خاصَّةٌ، فإنْ سألَه أعطاه، وإنْ دعاه أجابَه، كما قال في الحديثِ الإلهيِّ: «ولا يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتَّى أحبَّه» إلى قوله: «فلئِنْ سألَني لأعطينَّه، ولئنِ استعاذني لأعيذنَّه»[٣].

وفي روايةٍ: «ولئِنْ دعاني لأجيبنَّه»[٤].

وفي وصيَّتِه ﷺ لابنِ عبَّاسٍ: «احفظِ اللهَ يحفظْكَ، احفَظِ اللهَ تجِدْهُ أمامَكَ، تعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ في الشِّدَّةِ»[٥].

فالشَّأنُ في أنَّ العبدَ يكونُ بينه وبين ربِّه معرفةٌ خاصَّةٌ بقلبِه بحيثُ يجدُه قريباً منه، يستأنِسُ[٦] به في خَلْوَتِه، ويجدُ حلاوةَ ذكرِه ودعائِه ومناجاتِه وخِدمتِه، ولا يجدُ ذلك إلَّا مَنْ أطاعَه في سرِّه وعلانيَتِه؛ كما قيلَ لوُهَيْبِ بنِ الوردِ: يجدُ حلاوةَ الطَّاعةِ مَنْ عصى؟ قال: لا، ولا مَنْ هَمَّ[٧].

= في «الترغيب والترهيب» (١٤٤٧). قال المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨٨): «خرجه ابن أبي الدنيا بسند جيد».

(١) كأبي الدرداء رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٧٧٧). وأبي ذر عند الإمام أحمد في «الزهد» (٧٩٦). والفضيل بن عياض عند أبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٨٨).

(٢) قال المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨٨): «وروي مرفوعاً من حديث عائشة بإسناد فيه نظر». ولم أظفر به من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البزار (٨٧٥٠ ـ البحر الزخار).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٠٣) إلا أنه قال: «تعرف إليه»، وهو عند الترمذي (٢٥١٦) وقال: «حسن صحيح». وقد أفرد المصنف رحمه الله تعالى شرحه في «الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس».

(٦) في (م): «فيستأنس».

(٧) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٤٤) بنحوه. ووهيب =

ومتى وجدَ العبدُ هذا، فقد عرَفَ ربَّه، وصار بينه وبينه معرفةٌ خاصَّةٌ، فإذا سألَه أعطاه، وإذا دعاه أجابَه؛ كما قالتْ شَعْوَانةُ لفُضَيلٍ: أما بينكَ وبين ربِّكَ ما إذا دعوتَه أجابكَ؟! فغُشِيَ عليه[١].

والعبدُ لا يزالُ يقعُ في شدائدَ وكُرَبٍ في الدُّنيا وفي البرزخِ وفي الموقفِ، فإذا كان بينه وبين ربِّه معرفةٌ خاصَّةٌ كفاهُ الله ذلك كلَّه، وهذا هو المشارُ إليه في وصيَّةِ ابنِ[٢] عبَّاسٍ بقولِه ﷺ: «تعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يعرفْكَ في الشِّدَّةِ»[٣].

وقيل لمعروفٍ: ما الَّذي هيَّجَكَ إلى الانقطاعِ؟ وذُكِرَ له الموتُ والقبرُ والموقفُ والجنَّةُ والنَّارُ فقال: إنَّ مَلِكاً هذا كلُّه بيدِه إذا كانت بينك وبينه معرفةٌ كفاكَ هذا كلَّه[٤].

فالعلمُ النَّافعُ: ما عَرَّفَ بين العبدِ وربِّه ودلَّه عليه، حتَّى عرَفَ ربَّه ووحَّدَه وأَنِسَ به واستحيا مِنْ قُرْبِه، وعبَدَه كأنَّه يراه، ولهذا قالت طائفةٌ مِنَ الصَّحابةِ: إنَّ أوَّلَ علمٍ يُرفَعُ مِنَ النَّاسِ الخشوعُ[٥].

= ابن الورد: من أتباع التابعين ثقة عابد رحمه الله تعالى.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١١٣) بنحوه.

(٢) في (م): «وصيتهِ ابنَ».

(٣) تقدم تخريجه آنفاً.

(٤) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/ ٩٣) بنحوه.

(٥) روي هذا عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: عند الترمذي (٢٦٥٣) وقال: حسن غريب، والدارمي (٢٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٩) وقال: «هذا إسناد صحيح من حديث البصريين».
وروي عن شداد بن أوس رضي الله عنه: عند أحمد (٢٣٩٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٨)، وابن حبان (٤٥٧٢، ٦٧٢٠).
والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٩) وقال: «هذا صحيح وقد احتج الشيخان بجميع رواته».
ولعل حديث شداد موقوفاً هو المحفوظ لاتحاد مخرجهما، لكن الحاكم عقب على الحديث بقوله: «ولعل متوهماً أن جبير بن نفير رواه مرة عن عوف بن مالك الأشجعي، ومرة عن أبي الدرداء؛ فيصير به =

وقال ابنُ مسعودٍ: إنَّ أقواماً يقرؤون القرآنَ لا يُجاوِزُ تراقيَهم، ولكنْ إذا وقعَ في القلبِ فَرَسَخَ فيه نفعَ(١).

وقال الحسنُ: العلمُ علمانِ: فعلمٌ على اللِّسانِ، فذاكَ(٢) حُجَّةُ اللهِ على ابنِ آدمَ، وعلمٌ في القلبِ، فذاكَ العلمُ النَّافعُ(٣).

وكان السَّلَفُ يقولون: العلماءُ ثلاثةٌ: عالِمٌ باللهِ عالِمٌ بأمرِ اللهِ، وعالمٌ بالله ليس بعالِمٍ بأمرِه، وعالمٌ بأمرِ اللهِ ليس بعالمٍ باللهِ(٤).

= الحديث معلولاً وليس كذلك، فإن رواة الإسنادين جميعاً ثقات، وجبير بن نفير الحضرمي من أكابر تابعي الشام، فإذا صح الحديث عنه بالإسنادين جميعاً فقد ظهر أنه سمعه من الصحابيين جميعاً»، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٨٢٢) بتمامه، وأصله في البخاري (٧٧٥، ٤٩٩٦، ٥٠٤٣) وليس فيه طرفه هذا.

(٢) في (م): «فذلك».

(٣) أخرجه مقطوعاً من قول الحسن رحمه الله: الدارمي (٣٧٦).

وأخرجه عنه مرسلاً: الدارمي (٣٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٠٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥٠).

وأخرجه عنه مرفوعاً من مسند أنس رضي الله عنه: ابن بشران، والسلمي في «الأربعين»، وأبو نعيم في «الأربعين»، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» بسند لا يصح.

ومن مسند جابر رضي الله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» بسند فيه نظر.

(٤) هو من كلام أبي حيَّان التيمي، وتمامه: «فأما العالم بالله وبأمره: فذاك الخائف لله والعالم بسننه وحدوده وفرائضه، وأما العالم بالله وليس بعالم بأمر الله: فذاك الخائف لله وليس بعالم بسنته ولا حدوده ولا فرائضه، وأما العالم بأمر الله وليس بعالم بالله: فذلك العالم بسننه وحدوده وفرائضه وليس بخائف له».

أخرجه يحيى بن معين في (تاريخ الدوري عنه ـ ٢٦٢٤) من طريق سفيان عن أبي حيان.

ومن طريق يحيى: أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٦٣٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٤٣).

ويروى نحوه عن سفيان بن عيينة من قول بعض الفقهاء عند البيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٧٤)، =

وأكملُهم الأوَّلُ، وهو الَّذي يَخشى اللهَ ويعرِفُ أحكامَه، فالشَّأنُ كلُّه في أنَّ العبدَ يستدِلُّ بالعلمِ على ربِّه فيعرِفُه، فإذا عرَفَ ربَّه فقد وجدَه منه قريباً، ومتى وجدَه منه قريباً قرَّبَه إليه وأجابَ دُعاءَه؛ كما في الأثَرِ الإسرائيليِّ: «ابنَ آدمَ! اطلُبْنِي تجدْني، فإنْ وجدتَّني وجدتَ كلَّ شيءٍ، وإنْ فُتُّكَ فاتكَ كلُّ شيءٍ، وأنا أحبُّ إليكَ مِنْ كلِّ شيءٍ»[1].

وكان ذو النُّونِ يردِّدُ هذه الأبياتَ باللَّيل:

اطلُبوا لأنفسِكم ... مثلَ ما وجدْتُ أنا
قد وجدتُ لي سَكَنا ... ليس في هواه عَنَا
إنْ بَعُدتُ قرَّبَني ... أو قَرُبْتُ منه دَنَا[2]

وكان الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالى يقولُ عن معروفٍ: معه أصلُ العلمِ خشيةُ اللهِ[3].

فأصلُ العلمِ: العلمُ بالله الَّذي يُوجِبُ خشيتَه ومحبَّتَه والقُرْبَ منه والأُنسَ به

= وأبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٩). ويروى نحوه أيضاً عن سفيان الثوري، عند الدارمي (٣٧٥)، وابن أبي حاتم في «تقدمة المعرفة» (١/ ٩١).
ونسبه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤/ ١٠١) إلى عيسى عليه السلام. ونقله الغزالي «في إحياء علوم الدين» (١/ ٧٥) من كلام سهل التستري رحمه الله.

(١) ذكره المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٨)، وذكره ابن كثير في «تفسيره» (سورة الأنفال ٤/ ٤٢) و(سورة الذاريات ٧/ ٤٢٦) وعزاه إلى بعض الكتب الإلهية.

(٢) في (ف): وإن قربت... ولا يستقيم وزنه. وهو من البحر المقتضب. والأبيات رواها في ضمن قصة: أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٤٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٤٣٦)، وفي مطبوعهما تصحيفات يختل معها الوزن.

(٣) نقله الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٦٦) بلفظ: «كان معه رأس العلم خشية الله تعالى».

والشَّوقَ إليه، ثمَّ يتلوه العلمُ بأحكامِ الله وما يحبُّه اللهُ ويرضاه مِنَ العبدِ مِنْ قولٍ أو عملٍ أو حالٍ أو اعتقادٍ، فمَنْ تحقَّقَ بهذين العِلْمينِ كان علمُه علماً نافعاً، وحصَلَ له العلمُ النَّافعُ، والقلبُ الخاشعُ، والنَّفسُ القانعةُ، والدُّعاءُ المسموعُ، ومَنْ فاتَه هذا العلمُ النَّافعُ وقَعَ في الأربعِ الَّتي استعاذَ منها النَّبيُّ ﷺ، وصار علمُه وَبَالاً وحُجَّةً عليه، فَلَمْ ينتفِعْ به؛ لأنَّه لمْ يخشَعْ قلبُه لربِّه، ولمْ تشبَعْ نفسُه[١] مِنَ الدُّنيا، بلِ ازدادَ عليها حرصاً ولها طلَباً، ولم يُسْمَعْ دعاؤُه؛ لعدمِ امتثالِه لأوامرِ ربِّه، وعدمِ اجتنابِه لما يُسْخِطُه ويكرَهُه، هذا إنْ كان علمُه علماً يمكنُ الانتفاعُ به، وهو المتلقَّى عن الكتابِ والسُّنَّةِ، فإنْ كانَ متلقًّى مِنْ غيرِ ذلك، فهو غيرُ[٢] نافعٍ في نفسِه، ولا يمكنُ الانتفاعُ به، بل ضَرُّه أكثرُ مِنْ نَفْعِه.

وعلامةُ هذا العلمِ الَّذي لا يَنْفَعُ: أنْ يُكْسِبَ صاحبَه الزَّهوَ والفَخْرَ والخُيَلاءَ وطلبَ العُلُوِّ والرِّفعةِ في الدُّنيا والمنافسةِ فيها، وطلَبَ مُباهاةِ العلماءِ ومُماراةِ السُّفَهاء، وصَرْفِ وجوهِ النَّاسِ إليه، وقد وردَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه مَنْ طلَبَ العلمَ لذلك فالنَّارَ النَّارَ[٣].

وربَّما ادَّعى بعضُ أصحابِ هذه العلومِ معرفةَ اللهِ وطلَبَه والإعراضَ عمَّا سواه، وليس غرضُهم بذلك إلَّا طلَبَ التَّقدُّمِ في قلوبِ النَّاسِ مِنَ الملوكِ وغيرِهم، وإحسانَ ظنِّهم بهم، وكثرةَ أتباعِهم، والتَّعظُّمَ[٤] بذلك على النَّاسِ.

وعلامةُ ذلك: إظهارُ دعوى الولايةِ كما كان يدَّعيه أهلُ الكتابِ، وكما ادَّعاهُ القَرامِطةُ والباطنيَّةُ ونحوُهم، وهذا بخلافِ ما كان عليه السَّلَفُ مِنِ احتقارِ نفوسِهم وازدرائِها باطناً وظاهراً.

---

(١) في (ش): «ولم يُشبع نفسَه».

(٢) تصحفت في (ش) إلى: «عين»، وفي (ف) إلى: «علم»!.

(٣) يشير إلى قوله ﷺ: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا تخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار». أخرجه ابن ماجه (٢٥٤) واللفظ له، وابن حبان في «صحيحه» (٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) المثبت من (م) وفي سائر النسخ: «والتعظيم».

وقال عمرُ: مَنْ قال: إنَّه عالمٌ، فهو جاهلٌ، ومَنْ قال: إنَّه مؤمنٌ، فهو كافرٌ، ومَنْ قال: هو في الجنَّةِ، فهو في النَّارِ(١).

(١) عَلَّق أحدهم في حاشية (ف): «فيه إشكال فتأمل».

والحديث موقوف على الفاروق عمر رضي الله عنه، رُوي عنه من وجوه منقطعة، رواه:

١ ـ نُعيم بن أبي هند:

ومن طريقه: الخلّال في «السنة» (١٢٩٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٧٧٧)، وروي مرفوعاً من هذا الطريق في «فوائد أبي علي عبد الرحمن بن فضالة النيسابوري» (خ)، ولا يصحّ.

٢ ـ طلحة بن عبيد الله بن كريز:

ومن طريقه مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (١/ ١٣٧) وضَعَّفه، وابن مردويه ـ نقله ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٧٣).

٣ ـ قتادة: ومن طريقه: الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (بغية الباحث ١٧)، والخلال في «السنة» (١٢٨٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١١٨٠) رووه عن عفان عن همام عن قتادة... وفي آخره: «.. فنازعه رجل قال: إن تذهبوا بالسلطان فإن لنا الجنة. قال: فقال عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زعم أنه في الجنة فهو في النار».

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ١٣٧): صحيح إلا أنه منقطع.

ـ وروي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بذكر العالم والجاهل فقط: عند الطبراني في «الأوسط» (٦٨٤٦)، وهو مُعل بالمخالفة، ولعله راجع إلى أحد الوجوه السابقة.

ـ وروي عن جابر رضي الله عنه بسند ضعيف جداً كما ذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١١٦٠).

ـ وروي عن الحسن البصري مرسلاً عند الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٢٥، ١٠٢٦)، والخلّال في «السنة» (١٠٢٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٢٩) بذكر العالم والجاهل فقط، وابن الجعد في «مسنده» (٣٢٦٨) بذكر الجنة والنار فقط، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٦٠) من طريق ضرار بن عمرو؛ فوصله بذكر أنس، ثم قال: «وضرار بن عمرو هذا منكر الحديث». =

ومِنْ علاماتِ ذلك: عدمُ قبولِ الحقِّ والانقيادِ إليه، والتَّكبُّرُ على مَنْ يقولُ الحقَّ خصوصاً إنْ كان دونَهم في أعيُنِ النَّاسِ، والإصرارُ على الباطل خشيةَ تفرُّقِ قلوبِ النَّاسِ عنهم بإظهارِ الرُّجوعِ إلى الحقِّ، وربَّما أظهروا بألسنتِهم ذمَّ أنفُسِهم واحتقارَها على رؤوسِ الأشهادِ ليعتقِدَ النَّاسُ فيهم أنَّهم عند أنفسِهم متواضعون، فيُمْدَحون بذلك، وهو مِنْ دقائقِ أبوابِ الرِّياءِ كما نبَّه عليه التَّابعون فمَنْ بعدَهم مِنَ العُلماءِ.

ويظهرُ منهم مِنْ قَبولِ المدحِ واستجلابِه ما[1] يُنافي الصِّدقَ والإخلاصَ، فإنَّ الصَّادقَ يخافُ النِّفاقَ على نفسِه، ويخشى على نفسِه مِنْ سُوءِ الخاتمةِ، فهو في شُغُلٍ شاغلٍ عن قَبولِ المدحِ واستحسانِه، فلهذا كان **مِنْ علاماتِ أهلِ العلمِ النَّافعِ**

= -وروي عن يحيى بن أبي كثير مقطوعاً عند الطبراني في «المعجم الصغير» (١٧٦)، قال العراقي في «تخريج الإحياء»: وسنده ضعيف.

قال النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٥٠): واختلف العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق الإنسان قوله: (أنا مؤمن) فقالت طائفة: لا يقول أنا مؤمن - مقتصراً عليه - بل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وحكى هذا المذهب بعضُ أصحابنا عن أكثر أصحابنا المتكلمين؛ وذهب آخرون إلى جواز الإطلاق وأنه لا يقول إن شاء الله، وهذا هو المختار وقول أهل التحقيق، وذهب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين.

والكل صحيح باعتبارات مختلفة، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأحكامُ الإيمان جاريةٌ عليه في الحال. ومن قال: إن شاء الله فقالوا فيه: هو إما للتبرك، وإما لاعتبار العاقبة وما قدَّر الله تعالى، فلا يدري أيثبت على الإيمان أم يُصرف عنه. والقول بالتخيير حسن صحيح نظراً إلى مأخذ القولين الأولين ورفعاً لحقيقة الخلاف. انتهى.

واستشكل بعضهم: «من قال أنا عالم فهو جاهل» بأنه ثبت عن كثير من الصالحين وصف أنفسهم بالعلم وأن يوسف عليه السلام قال: ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. وجواب الإشكال: أن ذلك يجوز للإنسان إذا جُهِل أمره للحاجة. فيجوز إن كان تعريفاً ويُذَمُّ إن كان تزكية للنفس.

(١) في (م): «واستحلائه ما». وفي (ت) و(ل): «واستجلابه مما».

أَنَّهم لا يَرون لأنفسِهم حالاً ولا مقاماً، ويكرَهون بقلوبِهمُ التَّزْكيةَ والمدحَ، ولا يتكبَّرون على أحدٍ.

قال الحسنُ: إنَّما الفقيهُ الزَّاهدُ في الدُّنيا، الرَّاغِبُ في الآخرةِ، البصيرُ بدينِه، المواظبُ على عبادةِ ربِّه(١).

وفي روايةٍ عنه قال: الَّذي لا يَحسُدُ مَنْ فوقَه، ولا يَسخَرُ ممَّنْ دونَه، ولا يأخذُ على علمٍ علَّمَه اللهُ أجراً(٢). وهذا الكلامُ الأخيرُ قد رُوِيَ معناه عن ابنِ عمرَ مِنْ قولِه(٣).

وأهلُ العلمِ النَّافعِ كلَّما ازدادوا مِنْ هذا العلمِ ازدادوا للهِ تواضعاً وخَشْيةً وانكساراً وذُلًّا.

قال بعضُ السَّلَفِ: ينبغي للعالِمِ أنْ يضَعَ التُّرابَ على رأسِه تواضُعاً لربِّه(٤)؛ فإنَّه كلَّما ازدادَ علماً بربِّه ومعرفةً به ازدادَ منه خَشْيةً ومحبَّةً، وازدادَ له ذُلًّا وانكساراً.

ومِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ: أنَّه يدلُّ صاحبَه على الهرَبِ مِنَ الدُّنيا، وأعظمُها: الرِّئاسةُ والشُّهرَةُ والمدحُ، فالتَّباعدُ عن ذلك والاجتهادُ في مجانبتِه مِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ، فإنْ وقعَ شيءٌ مِنْ ذلك مِنْ غيرِ قصدٍ واختيارٍ كان صاحبُه في خوفٍ

---

(١) أخرجه الدارمي (٣١٤)، وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٣٣٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٤٧).

(٢) روى نحوه ابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٢٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٧٧٣)، والدارمي (٣١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٦) من طريق ابن أبي شيبة.

(٤) روي من كلام أيوب السختياني أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٨٣٤)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٣٤).

شديدٍ مِنْ عاقِبَتِه، بحيث إنَّه يخشى أنْ يكونَ مَكْراً واستِدْراجاً، كما كان الإمامُ أحمدُ يخافُ ذلك على نفسِه عند اشتهارِ اسمِه وبُعْدِ صِيتِه.

ومِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ: أنَّ صاحبَه لا يدَّعِي العلمَ، ولا يفخَرُ به على أحدٍ، ولا ينسُبُ غيرَه إلى الجهلِ إلَّا مَنْ خالَفَ السُّنَّةَ وأهلَها، فإنَّه يتكلَّمُ فيه غَضَباً لله، لا غَضَباً لنفسِه، ولا قَصْداً لرفعتِها على أحدٍ.

وأمَّا مَنْ عِلمُه غيرُ نافعٍ، فليس له شُغْلٌ سوى التَّكبُّرِ بعلمِه على النَّاسِ، وإظهارِ فضلِ علمِه عليهم، ونِسْبَتِهم إلى الجهلِ وتنقُّصِهم؛ ليرتفعَ بذلك عليهم، وهذا مِنْ أقبحِ الخصالِ وأردئها، وربَّما نَسَبَ مَنْ كان قبلَه مِنَ العلماءِ إلى الجهلِ والغَفْلَةِ والسَّهْوِ، فيوجِبُ له حُبُّ نفسِه وحُبُّ ظهورِها إحسانَ ظنِّه بها، وإساءةَ ظنِّه بمَنْ سَلَفَ.

وأهلُ العلمِ النَّافعِ على ضدِّ هذا، يُسيئون الظَّنَّ بأنفسِهم، ويُحسِنون الظَّنَّ بمَنْ سَلَفَ مِنَ العلماءِ، ويُقِرُّون بقلوبِهم وأنفسِهم بفضلِ مَنْ سلَفَ عليهم، وبعجزِهم عن بلوغِ مراتبِهم والوصولِ إليها أو مقاربتِها.

وما أحسنَ قولَ أبي حنيفة وقد سُئِلَ عن عَلْقَمةَ والأسودِ: أيُّهما أفضلُ؟ فقال: واللهِ ما نحن بأهلٍ أنْ نذكُرَهم، فكيف نفضِّلُ بينهم؟![1]

وكان ابنُ المباركِ إذا ذكرَ أخلاقَ مَنْ سَلَفَ يُنشِدُ:

لا تَعْرِضَنَّ لِذِكْرِنا في ذِكْرِهم ... ليس الصَّحيحُ إذا مشى كالمُقْعَدِ[2]

ومَنْ علمُه غيرُ نافعٍ إذا رأى لنفسِه فضلاً على مَنْ تقدَّمَه في المقالِ وتشقُّقِ[3]

---

(١) أخرجه بنحوه الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (ص: ٤٥).

(٢) وكان يتمثل بهذا مَخْلد بن الحسين رحمه الله أيضاً كما في «الحلية» لأبي نعيم (٨/ ٢٦٦).

(٣) في (م): تشقيق.

الكلامِ، ظنَّ لنفسِه عليهم فَضْلاً في العلمِ أو الدَّرجةِ عند الله لفَضْلٍ خُصَّ به عمَّنْ سبَقَ، فاحتقرَ مَنْ تقدَّمَه، وأَزْرى عليه بقلَّةِ العلمِ، ولا يعلَمُ المسكينُ أنَّ قلَّةَ كلامِ مَنْ سلفَ إنَّما كان ورَعاً وخشيةً لله، ولو أرادَ الكلامَ وإطالتَه لَمَا عَجَزَ عن ذلك.

كما قال ابنُ عبَّاسٍ لقومٍ سمِعَهم يَتَمارَون في الدِّينِ: أما علِمْتُم أنَّ لله عباداً أسكتَتْهم خشيةُ الله مِنْ غيرِ عِيٍّ ولا بَكَمٍ، وإنَّهم لهُمُ العلماءُ والفصحاءُ والطُّلَقاءُ والنُّبَلاءُ، العلماءُ بأيَّامِ اللهِ غيرَ أنَّهم إذا تذكَّروا عظمةَ اللهِ طاشَتْ لذلك عقولُهم، وانكسَرَتْ قلوبُهم، وانقطَعَتْ ألسنتُهم، حتَّى إذا استفاقوا مِنْ ذلك تسارعوا[1] إلى الله بالأعمالِ الزَّاكيةِ، يَعُدُّونَ أنفسَهم مع[2] المُفَرِّطين، وإنَّهم لَأَكْياسٌ أقوياءُ، ومع الظَّالمين والخاطئين[3] وإنَّهم لَأبرارٌ برآءُ، إلَّا أنَّهم لا يَستكثِرون له الكثيرَ، ولا يرضَون له بالقليلِ، ولا يُدِلُّون عليه بالأعمالِ، هم حيثُما لقِيتَهم مهتمُّون مُشفِقون وَجِلون خائفون. خرَّجَه أبو نُعَيمٍ وغيرُه[4].

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ مِنْ حديثِ أبي أُمامةَ رضي الله عنه عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «الحياءُ والعِيُّ شُعْبَتانِ مِنَ الإيمانِ، والبَذاءُ والبيانُ شُعْبَتانِ مِنَ النِّفاقِ». وحسَّنَه التِّرمِذيُّ، وخرَّجَه الحاكمُ وصحَّحَه[5].

---

(١) في (ف) و(ت) و(ل): «يسارعون».

(٢) في (ت) و(ق) و(ل) و(ف): «من».

(٣) كذا في النسخ، وفي «الحلية»: «الخطَّائين».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٥)، وهو عند الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ٣٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٤٧) باختلاف يسير.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣١٢)، والترمذي (٢٠٢٧) وقال: حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث أبي غسان محمد بن مطرف، والعي: قلة الكلام، والبذاء: هو الفحش في الكلام، والبيان: هو كثرة الكلام.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد احتجا برواته عن آخرهم.

وخرَّجَ ابنُ حبَّانَ في «صحيحِه» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «البَيانُ مِنَ اللهِ، والعِيُّ مِنَ الشَّيطانِ، وليسَ البَيانُ بكثرةِ الكلامِ، ولكنَّ البَيانَ الفَصْلُ في الحقِّ، وليس العِيُّ قِلَّةَ الكلامِ، ولكنْ مَنْ سَفِهَ الحقَّ»[١].

وفي مراسيلِ محمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ثلاثٌ ينقُصُ بهنَّ العبدُ في الدُّنيا، ويُدرِكُ بهنَّ في الآخرة ما هو أعظمُ مِنْ ذلكَ: الرَّحِمُ، والحَياءُ، وعِيُّ اللِّسانِ»[٢].

قال عَوْنُ بنُ عبدِ اللهِ: ثلاثٌ مِنَ الإيمانِ: الحياءُ، والعَفافُ، والعِيُّ عِيُّ اللِّسانِ، لا عِيُّ القلبِ، ولا عِيُّ العَمَلِ، وهُنَّ ممَّا يَزِدْنَ في الآخرةِ، وينقُصْنَ مِنَ الدُّنيا، وما يَزِدْنَ في الآخرة أكبرُ ممَّا ينقُصْنَ مِنَ الدُّنيا[٣]. ورُوِيَ هذا مرفوعاً مِنْ وجهٍ ضعيفٍ[٤].

وقال بعضُ السَّلَفِ: إنْ كانَ الرَّجُلُ لَيَجْلِسُ إلى القوم، فيَرونَ أنَّ به عِيًّا وما به عِيٌّ، إنَّه لفقيهٌ مسلمٌ[٥].

فمَنْ عرَفَ قَدْرَ السَّلَفِ عَرَفَ أنَّ سكوتَهم عمَّا سكتوا عنه مِنْ ضُروبِ الكلامِ وكَثْرَةِ الجدالِ والخِصامِ والزِّيادةِ في البيانِ على مِقْدارِ الحاجةِ لمْ يكنْ عِيًّا ولا جَهْلاً ولا قُصوراً، وإنَّما كان وَرَعاً وخشيةً لله واشتغالاً عمَّا لا ينفَعُ بما ينفَعُ، وسواءٌ في ذلك كلامُهم في أصولِ الدِّينِ وفروعِه، وفي تفسيرِ القرآنِ والحديثِ، وفي الزُّهْدِ

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٧٩٦).

(٢) رواه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٤٧٩) عن محمد بن كعب القرظي مرسلًا.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠١٤٧)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٤/ ٢٤٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٩ (٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٥) من حديث قرة بن إياس رضي الله عنه. وضعفه من قبل عبد الحميد بن سوار.

(٥) هو كلام الحسن البصري رحمه الله، أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ٢١١)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٣٢) وزاد: قال وكيع: أسكتته الخشية.

والرَّقائقِ والحِكَمِ والمواعظِ وغيرِ ذلكَ ممَّا تكلَّموا فيه، فمَنْ سلَكَ سبيلَهم فقدِ اهتدى، ومَنْ سلَكَ غيرَ سبيلِهم ودخلَ في كثرةِ السُّؤالِ والبَحْثِ والجدالِ والقِيلِ والقالِ، فإنِ اعترَفَ لهم بالفَضْلِ وعلى نفسِه بالنَّقْصِ كان حالُه قريباً.

وقد قال إياسُ بنُ معاويةَ: ما مِنْ أحدٍ لا يعرِفُ عيبَ نفسِه إلَّا وهو أحمقُ.

قيل له: فما عيبُكَ؟ قال: كثرةُ الكلامِ[1].

وإنِ ادَّعى لنفسِه الفضلَ ولمَنْ سبقَه النَّقصَ والجهلَ فقد ضلَّ ضلالاً مُبيناً، وخسِرَ خُسْراناً عظيماً.

وفي الجملة: ففي هذه الأزمانِ الفاسدةِ إمَّا أنْ يرضى الإنسانُ لنفسِه أنْ يكونَ عالماً عند اللهِ، أوْ لا يرضى إلَّا بأنْ يكونَ عند أهلِ الزَّمانِ عالماً، فإنْ رَضِيَ بالأوَّلِ فليكتَفِ بعلمِ الله فيه، ومَنْ كان بينه وبينَ الله معرفةٌ اكتفى بمعرفةِ اللهِ إيَّاه، ومَنْ لمْ يرضَ إلَّا بأنْ يكونَ عالماً عند النَّاسِ دخلَ في قولِه ﷺ: «مَنْ طلَبَ العلمَ ليُباهيَ به العلماءَ، أو يُماريَ به السُّفهاءَ، أو يصرِفَ به وجوهَ النَّاسِ إليه، فليتبوَّأْ مقعدَه مِنَ النَّارِ»[2].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٤ـ٣٥) من طرق متعددة.

(٢) هذا المعنى مروي من حديث عدد من الصحابة رضي الله عنهم. وهذا اللفظ مركب من وجهين من حديث أنس رضي الله عنه:

الوجه الأول: عند العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٤٨٦) ومنه: أوله إلى قوله: «إليه».

والوجه الثاني: عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٧٨)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٠١) ومنه: الجملة الأخيرة. ورواه بنحوه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٠٨).

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٣) من حديث ابن عمر. وضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٧).

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٧٨)، من حديث أنس بن مالك، واللفظ له إلا أنه قال: «يكاثر به العلماء».

قال وُهَيْبُ بنُ الوردِ: رُبَّ عالمٍ يقولُ له النَّاسُ: عالمٌ، وهو معدودٌ عند الله مِنَ الجاهلين(١).

وفي «صحيحِ مسلم» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ أوَّلَ مَنْ تُسَعَّرُ به النَّارُ ثلاثةٌ: أحدُهم: مَنْ قرأَ القرآنَ وتعلَّمَ العلمَ لِيقالَ: هو قارئٌ، وهو عالمٌ، ويقالُ له: قد قيلَ ذلكَ، ثمَّ أُمِرَ به فيُسْحَبُ على وجهِه حتَّى أُلقيَ في النَّارِ»(٢).

فإنْ لمْ تقنَعْ نفسُه بذلكَ حتَّى تصِلَ إلى درجةِ الحُكْمِ بين النَّاسِ حيثُ كانَ أهلُ الزَّمانِ لا يعظِّمون مَنْ لمْ يكن كذلكَ ولا يلتفِتون إليه، فقد استبدلَ الَّذي هو أدنى بالَّذي هو خيرٌ، وانتقلَ مِنْ درجةِ العلماءِ إلى درجةِ الظَّلَمةِ.

ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ لمَّا أُريدَ على القضاءِ فأباه: إنَّما تعلَّمتُ العلمَ لِأُحشرَ به مع الأنبياءِ لا مع الملوكِ، فإنَّ العلماءَ يُحشرون مع الأنبياءِ، والقُضاةَ يُحشرون(٣) مع الملوكِ(٤).

ولا بدَّ للمؤمنِ مِنْ صبرٍ قليلٍ حتَّى يصلَ به إلى راحةٍ طويلةٍ، فإنْ جَزِعَ ولمْ يصبِرْ فهو كما قال ابنُ المباركِ: مَنْ صبرَ فما أقلَّ ما يصبِرُ! ومَنْ جَزِعَ فما أقلَّ ما يتمتَّعُ(٥)!

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٥٧) بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٥) بمعناه. ولفظ «تُسَعَّر بهم النار» عند الترمذي (٢٣٨٢) وغيره.

(٣) في (ف): «محشورون» بدل «يحشرون» في الموضعين.

(٤) روى البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٩٩) عن يونس بن عبد الأعلى قال: كتب الخليفة إلى عبد الله بن وهب في قضاء مصر فَجَنَّن نفسَه، ولَزِمَ البيت، وأراد أن يتوضأ في وسط الدار، فاطَّلع عليه رِشْدين بن سعد من السطح، فقال: يا أبا محمد! ألا تخرج إلى الناس فتحكم بينهم بما أمر الله ورسوله؟ قد جَنَّنت نفسك ولزمت البيت! فرفع رأسه إليه وقال: إلى هاهنا انتهى عملك؟ ألم تعلم أن القضاة يحشرون يوم القيامة مع السلاطين ويحشر العلماء مع الأنبياء والمرسلين؟!

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر والثواب عليه» (١٤٠).

وكان الإمامُ الشَّافعيُّ رحمه الله يُنْشِدُ:

يـا نفْـسُ مـا هـي إلَّا صبـرُ أيَّامِ كـأنَّ مُـدَّتَـهـا أضغـاثُ أحـلامِ
يـا نفْسُ جُـوزي عـن الدُّنيـا مبـادرةً وخـلِّ عنـهـا فـإنَّ العَيْـشَ قُـدَّامِ[1]

فنسألُ اللهَ تعالى علماً نافعاً، ونعوذُ به مِنْ علمٍ لا ينفَعُ، ومِنْ قلبٍ لا يخشَعُ، ومِنْ نفْسٍ لا تشبَعُ، ومِنْ دُعاءٍ لا يُسْمَعُ، اللَّهُمَّ إنَّا نعوذُ بك مِنْ هؤلاءِ الأربعِ.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين.

* * *

فصلٌ

لِيُتَدَبَّرْ ما ذَمَّ اللهُ تعالى به أهلَ الكتابِ مِنْ قسوةِ القلوبِ بعد إتيانِهمُ الكتابَ ومشاهدتِهمُ الآياتِ كإحياءِ القتيلِ المضروبِ ببعضِ البقرةِ، ثمَّ نُهينا عن التَّشبُّهِ بهم في ذلك، فقيل لنا: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

وبيَّنَ في موضعٍ آخرَ سببَ قسوةِ قلوبِهم، فقال سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، فأخبرَ أنَّ قسوةَ قلوبِهم كان عقوبةً لهم على نَقْضِهم ميثاقَ اللهِ وهو مخالفتُهم لأمرِه وارتكابُهم لنهيِه بعدَ أنْ أُخِذَتْ عليهم مواثيقُ اللهِ وعهودُه أنْ لا يفعلوا[2] ذلك، ثمَّ قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ

---

(١) البيتان لأبي العتاهية، وهما في «ديوانه» (ص: ٣٩١) من قصيدة طويلة مع تغيير يسير. وروى ابن الشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢/ ٢٦٧) بسنده إلى من رآهما في كتاب الشافعي. لذلك ذكرهما ابن الجوزي وابن مفلح وابن رجب منسوبين إلى الشافعي لكنهما ليسا له.

(٢) في (ش) و(ق) و(ف): «لا تفعلوا».

عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، فذكَرَ أنَّ قَسْوةَ قلوبِهم أَوجبتْ لهم خَصْلَتين مَذمومتَين:

إحداهما: تحريفُ الكَلِمِ مِنْ بعدِ[1] مواضعِه.

والثانيةُ: نسيانُهم حظًّا ممَّا ذُكِّروا به.

والمرادُ: تركُهم وإهمالُهم نصيباً ممَّا ذُكِّروا به مِنَ الحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، فنسوا ذلك وتركوا العملَ به وأَهملوه، وهذان الأمرانِ موجودانِ في الَّذين فسَدوا مِنْ علمائِنا لمـُشابهتِهم لأهلِ الكتابِ:

أحدهما: تحريفُ الكَلِمِ، فـإنَّ مَـنْ تفقَّهَ لغيرِ العملِ يقسو قلبُه[2]، فلا يشتغِلُ بالعملِ، بل بتحريفِ الكَلِمِ، وصَرْفِ ألفاظِ الكتابِ والسُّنَّةِ عن مواضعِها، والتَّلطُّفِ في ذلك بأنواعِ الحِيَلِ اللَّطيفةِ مِنْ حَمْلِها على مجازاتِ اللُّغةِ المستبعَدة ونحوِ ذلك، والطَّعنِ في ألفاظِ السُّنَنِ حيثُ لم يُمكنْهم الطَّعنُ في ألفاظِ الكتابِ، ويذمُّون مَنْ تمسَّكَ بالنُّصوصِ وأجراها على ما يُفْهَمُ منها، ويسمُّونه: «جاهلاً» أو «حَشَوِيًّا»، وهذا يوجدُ في المتكلِّمين في أصولِ الدِّياناتِ، وفي فقهاءِ الرَّأيِ، وفي صوفيَّةِ الفلاسفةِ والمتكلِّمين.

والثَّاني: نسيانُ حظٍّ ممَّا ذُكِّروا به مِنَ العلمِ النَّافعِ، فلا تتَّعِظُ قلوبُهم، بل يذُمُّون مَنْ تعلَّمَ ما يُبكِيه ويَرِقُّ به قلبُه، ويسمُّونه «قاصًّا».

ونقلَ أهلُ الرَّأيِ فـي كتبِهم عن بعضِ شيوخِهم: أنَّ ثمراتِ العلومِ تـدلُّ على شرَفِها، فمَنِ اشتغلَ بالتَّفسيرِ، فغايتُه أنْ يقُصَّ على النَّاسِ ويذكِّرَهم[3]، ومَنِ اشتغلَ

---

(١) في (م): «الكلم عن».

(٢) في (م): «يقسِّي قلبَه».

(٣) في حاشية (م) كتب أحدهم: «تأمل كلامه تأملًا جيداً، فإنه قاطع لنزاع من يزعم أن له معنى غير ظاهره! لَذَكَرَه هذا الذي فضل الفقه على التفسير!».

برأيهم وعلمهم، فإنَّه يُفتي ويَقضي ويحكُمُ ويُدَرِّسُ، وهؤلاء لهم نصيبٌ مِنَ الَّذين يعلمون ظاهراً مِنَ الحياةِ الدُّنيا وهم عنِ الآخرةِ هم غافلون.

والحامـلُ لهم علـى هذا: شـدَّةُ محبَّتِهم للدُّنيـا وعلوِّها، ولو أنَّهـم زهِدوا في الدُّنيـا ورَغِبـوا فـي الآخرة ونصَحوا أنفسَـهم وعبادَ الله لتمسَّـكوا بما أنـزلَ اللهُ على رسـولِه، وألزموا النَّاسَ بذلك، فكان النَّـاسُ حينئذٍ أكثرُهم لا يخرجون عن التَّقْوى، فـكان يَكْفِيهـم ما في نصوصِ الكتابِ والسُّـنَّةِ، ومَـنْ خرَجَ منهم عنهمـا كان قليلاً، فـكان اللهُ يقيِّـضُ مَنْ يفهَمُ مِـنْ معاني النُّصوصِ ما يردُّ به الخـارجَ عنها إلى الرُّجوعِ إليهـا، ويستغني بذلك عمَّـا ولَّدوه مِـنَ الفـروعِ الباطلـةِ(١) والحِيَلِ المحرَّمـةِ الَّتي بسـببِها فُتِحَـتْ أبـوابُ الرِّبا وغيـرِه مِنَ المحرَّمـاتِ، واستُحِلَّتْ محـارمُ اللهِ بأدنى الحِيَـلِ كمـا فعلَ أهـلُ الكتابِ، وهـدى اللهُ الَّذيـن آمنوا لِمَـا اختُلفوا فيه مِـنَ الحقِّ بإذنِـه، واللهُ يهـدي مَنْ يشـاءُ إلى صراطٍ مسـتقيمٍ(٢).

وصلَّـى اللهُ علـى سـيِّدِنا محمَّـدٍ وآلِه وصحبِه، وسـلَّمَ تسـليماً كثيـراً إلى يوم الدِّينِ(٣).

وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ(٤).

---

(١) في (ش) و(ت) و(ل) و(ق): «الباطنة» والمثبت من (م) و(ف).

(٢) في حاشية (ش): «مقابلة». وفي (ل): «والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده» ثم ذُكر البيتان الآتيان.

(٣) هنا انتهت النسخة (ق) وفيها: «تمت».

(٤) بعدها في خاتمة النسخة (م): «علقها لنفسه الفقير إلى الله تعالى: أحمد بن محمد بن زيد، وكان الفراغ منها ليلة الأربعاء، ثامن عشري، شهر صفر، سنة أربع وثلاثين وثماني مئة، وقوبلت بحسب الطاقة ولله الحمد والمنة، وصلى الله على من لا نبي بعده». وفي حاشيتها: «بلغ مقابلة».

يلـوحُ الخطُّ في القِرْطاسِ دَهْراً ... وكـاتبُـه رميـمٌ فـي التُّرابِ
خرجْـتُ مِنَ التُّـرابِ بغيـرِ ذَنْبٍ ... وعدتُ معَ الذُّنـوبِ إلى التُّرابِ

حشرَنا اللهُ في زُمْرةِ أوليائِه في دارِ كرامتِه بمنِّه وكرَمِه. آمين[1].

* * *

(١) كذا جاء في خاتمة النسختين (ش) و(ف) و(ت). وقد جاء هذان البيتان في ورقة العنوان من النسخة الخطية (م).

وجاء قبله أيضاً هذه الأبيات:

سـترتُ ذنوبي واختفيتُ عن الورى ... وربـي يـرى الـذي أنـا كاتمُ
وخفـتُ مـن الجيـران أن يعلموا بنا ... ولـم أخشَ مَن بالسر والجهر عالمُ
فكيـف احتيالي في غـدٍ عند موقفي ... إذا جـاء ديوانـي وفيـه العظائـمُ
فـإن تعفُ عني تعف عن ذي إساءةٍ ... وإلا فمـا لـي فـي البريـةِ راحـمُ